المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.304

العدد العشرون / آب 2023

آرَاءُ الْفَرَّاءِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ (224هـ) (دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ).

Al-Farra' opinions through the book "Gharib Al-Hadith" by Abi Ubaid Al-Qasim Bin Salam (224 AH) .(Linguistic study)

د. منصور عبد السلام عبد الكريم فرج
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التخصص العام: اللغة العربية.
التخصص الدقيق: دراسات لغوية ونحوية
جامعة عمر المختار
كلية التربية ـ البيضاء

Dr. Mansour Abdel Salam Abdel Karim Farag
Academic degree: assistant professor
General major: Arabic language.
Specialization: Linguistic and Grammatical Studies
Omar Al-Mukhtar University- College of Education – Al-Bayda
البريد الإلكتروني: mansour.elhemre@omu.edu.ly

د. إبراهيم سعد مجيد صالح
الدرجة العلمية: أستاذ مشارك
التخصص العام: اللغة العربية.
التخصص الدقيق: نحو وصرف
جامعة عمر المختار
كلية التربية ـ البيضاء

المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Dr. Ibrahim Saad Majeed Saleh

Academic degree: associate professor

General major: Arabic language.

Specialization: syntax and morphology

Omar Al-Mukhtar University- College of Education – Al-Bayda

البريد الإلكتروني: ibraheem.saad@omu.edu.ly

الملخص.

هذه دراسةٌ جمعتْ آراءَ الفرَّاءِ (207هـ) اللُّغويةِ التي أَوردها تلميذُهُ أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام (224هـ) في كتابه (غريب الحديث)، والذي يُعَدُّ مَرْجعًا وأساسًا استند عليه أصحابُ المعاجمِ اللغويةِ في تصنيف معاجمهم ومصنفاتهم، وقد اعتمد فيه صاحبُهُ على السَّماع من كبار أهل اللغة في القرن الثالث الهجري، فقامت هذه الدراسة على البحث في آراء الفراء في تفسير الألفاظ اللغوية ودلالتها، بعد استقرائها وحَصْرِها، والموازنة بين رأيه والآراء التي قيلت في تأويل اللفظة؛ لتوضيحها من خلال سياقها وإزالة الإبهام والغموض عنها؛ رغبةً منا للوقوف على أقرب الآراء إلى مراد الرسول- صلى الله عليه وسلم- ومراد صحابته وتابعيهم من بعدهم.

الكلمات المفتاحية: آراء، الفراء، غريب الحديث، أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام.

Abstract.

This study collected the linguistic views of al-Farra', which were provided by his student Abu Ubaid al-Qasim Ibin Sallam in his book (Gharib al-Qur'an), which is considered a reference and a basis on which the lexicographers relied in their linguistic descriptions and in categorising their dictionaries.The author (Abu Ubaid al-Qasim Ibin Sallam) relied on what he heard from the great people of the language in the third century AH, So this study was based on researching the opinions of Al-Farra' in his interpretation of the linguistic expressions and their significance, after extrapolating and enumerating them, and balancing between his opinion and the opinions that were said in the interpretation of the word, to clarify it through its context and to remove

ambiguity from it. It is our desire to decide the closest opinions to the intention of the Messenger – may God bless him and peace be upon him– and the intention of his companions and their followers after them.
Keywords: Al-Farra' opinions, "Gharib Al-Hadith" , Abi Ubaid Al-Qasim.

المقدمة

الحمد لله الذي دعا إلى العلم النافع، وجعله طريقًا موصلًا لرضاه، وصراطًا يتبعه من أراد هداه، وأشهد أن لا إله إلا الله رفع شأن العلم وأهله، فمن سلك طريقًا يلتمسُ فيه علمًا؛ سهل الله له طريقًا إلى الجنة، وأشهد أن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ، اللهمَّ صلِّ عليه وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعدُ:

فإن علم غريب الحديث من أعلى العلوم مكانةً، وأعظمها قدرًا، وأشرفها مقامًا؛ لتعلقه بفهم مراد الرسول– صلى الله عليه وسلم– وفهم مراد صحابته وتابعيه، ويُعَدُّ مصنَّف أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام (غريب الحديث) من المصنفات العُمَد في علم غريب الحديث؛ لما اتَّصف به من قدرة على بيان اللفظ وصحة المعنى وحسن الاستنباط، ولما وجدناه من اعتماد المعاجم اللغوية على كتاب غريب الحديث الذي استند أبو عُبَيْدٍ في تصنيفه على السماع مباشرةً عن كوكبة من كبار العلماء، ومن هؤلاء الفراء الذي نَعُدُّ آراءه التي أوردها أبو عُبَيْدٍ مما سمعه منه ولم ترد في كتبه التي بين أيدينا، أو أنها مما جاء من كتبه المفقودة؛ لذا كانت انطلاقة هذا البحث الموسوم بـ "آرَاءُ الْفَرَّاءِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ (224هـ) – دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ"، والذي يتناول بالدراسة العلمية تفسير الفراء للألفاظ اللغوية ودلالتها، بعد استقرائها وحصرها، والموازنة بين رأيه والآراء التي قيلت في تأويل اللفظة؛ رغبةً في الوقوف على أقرب الآراء لمراد الرسول– صلى الله عليه وسلم– ومراد صحابته وتابعيه من بعده، واقتضت طبيعة البحث تقسيمَه إلى مقدمة تضنت أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والمنهج المتبع والدراسات السابقة، وتمهيد سلطْنَا فيه الضوء على حياة الفراء وأبي عُبَيْدٍ وكتابه غريب القرآن على نحْوٍ مُوجَزٍ، ومبحثين، الأول: تضمن آراء الفراء المتعلقة بالدلالة، والثاني: تضمن أراءه المتعلقة بلغة الكلمة، ثم خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

أسباب اختيار الموضوع:

دعانا إلى اختيار الموضوع جملة من الأسباب، وهي:

– مكانة أبي زكريا الفراء ومنزلته العلمية، وهو شيخ أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلام، وهو ممن أخذ عنهم في تصنيف كتابه.

– مكانة أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلام ومنزلة كتابه غريب الحديث الذي اعتمد عليه أصحاب المعاجم اللغوية.

– عدم وجود آراء الفراء التي جمعناها من كتاب غريب الحديث في مصنفاته التي بين أيدينا عدا مسألتين من جملة ثمان وعشرين مسألة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الغوص في ثنايا كتاب غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ، هذا السِّفْر الذي اكتظَّ بأقوال كبار أهل اللغة، فتمَّ فيه استقراء أقوال الفراء، وهو أحد كبار اللغويين، وأبرز مؤسسي المدرسة الكوفية من أجل الوقوف على المعنى المناسب لغريب اللفظ من خلال سياقه الذي ورد فيه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة آراء الفراء المبثوثة – بعد جمعها – من كتاب غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلام، وغير الموجودة في كتب الفراء؛ وذلك لما للفراء وآرائه من أهمية في الدراسات اللغوية؛ إذ يُعَدُّ من كبار لغويي القرن الثالث الهجري الذين اعتمد عليهم مصنفو المعاجم اللغوية في بيان دلالة الألفاظ.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمد البحثُ على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع آراء أبي زكريا الفراء حسب ورودها في كتاب غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام، كما اعتمد على المنهج التحليلي، وذلك ببيان وتفسير معاني الكلمات بحسب سياقها الذي وردت فيه؛ فهما أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة:

لم نجد، فيما وقع في علمنا، دراسةً لآراء أبي زكريا الفراء في كتاب أبي عُبَيْدٍ (غريب الحديث) حيث لم يقم أحد بدراستها من خلال هذا الكتاب؛ فكانت غرضًا للباحِثَيْنِ في دراسة آرائه من خلال هذا الكتاب دراسة لغوية مفصلة.

التمهيد

التعريف بالفراء :

هو أبو زكريا يحيي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أصله فارسي، لقب بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام فريًا، فيحسن تقطيعه وتفصيله بحسب المقام، وقيل: لاشتغاله بخياطة الفِرَاء أو بيعها، وقيل لقطعه الخصوم بالمسائل التي يعنى بها (ابن خلكان، 1994م: 176/6)، كان مثقفًا وعالمًا بأيام العرب وأخبارها، كما كان عالمًا بالطب والنجوم والفلسفة، وعني بالنحو عناية خاصة، حتى قيل: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وهو أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو بعد شيخه الكسائي، حتى قال عنه أبو العباس ثعلب: لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه حصَّنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب (الأنباري، 1985م: 81)، وكتابه (معاني القرآن) خير شاهد على علم الرجل ومكانته، فآراؤه المنثورة في هذا الكتاب يستحق بها أن يكون من أبرز علماء العربية، فهو المرجع الأول لمذهبه, وقد ذاع بين أهل العلم أنه كتاب نحو ولغة إضافةً إلى كونه مرجعًا في القراءات القرآنية، كما نجد فيه مصطلحاته الخاصة: كالتقريب، والصرف، والفعل الدائم، وأَكْثَرَ فيه من ذكر اللهجات العربية، وقد ترك الفراء مؤلفات كثيرة، منها: الجمع والتثنية في القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وكتاب الحدود، وغيرها، وتوفي الفراء سنة سبع ومائتين في طريق مكة، وعمره ثلاث وستون سنة (ابن خلكان، 1994م: 181/6).

التعريف بأبي عُبَيْدٍ القاسم:

هو أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلام الخراساني الهروي، من علماء الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين (الزبيدي، ب. ت: 199)، ولد في مدينة هراة بخراسان سنة 154هـ، وبها نشأ وتعلَّم، ثم انتقل إلى الكوفة والبصرة وبغداد طلبًا للعلم، فسمع من علمائها ومحدثيها ورواتها، فأخذ عن أبي زيد

الأنصاري، وعن أبي عُبَيْدَةَ معمر بن المثنى، والأصمعي، واليزيدي، وغيرهم من البصريين. وأخذ عن ابن الأعرابي، وأبي زياد الكلابي، ويحيى الأموي، وأبي عمرو الشيباني، والكسائي، والفراء، ليعودَ إلى هراة بعد أن جمع أصناف العلم من اللغة والفقه والحديث وعلوم القرآن والقراءات، وليعملَ مؤدبًا ثم قاضيًا على مدينة طَرَسُوس، وبعد ثمانية عشر عامًا انتقل إلى بغداد ليقيمَ فيها ردحًا من الزمن، وفي عام 192هـ خرج إلى مكة لأداء فريضة الحج، فطاب له المقام فيها إلى أن توفي بها سنة 224هـ، وقد بلغ السابعة والستين (الأنباري، 1985م: 109، 110، ابن خلكان، 1994م: 181/6)، ويكفينا عن بيان منزلة أبي عُبَيْدٍ، ويغنينا من ثناء العلماء عليه ما قال عنه الجاحظ: "ومن المعلمين، ثم الفقهاء والمحدثين، ومن النحويين والعلماء بالكتاب والسنة، والناسخ والمنسوخ، وبغريب الحديث، وإعراب القرآن، وممَّن قد جمع صنوفًا من العلم: أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سلَّامٍ، وكان مُؤدِّبًا لم يكتب الناسُ أصحَّ من كُتُبه، ولا أكثرَ فائدةً" (الزبيدي، ب. ت: 199)، ويعد كتابه (غريب الحديث) أشهر ما صُنِّفَ في علم غريب الحديث.

التعريف بكتاب غريب القرآن:

يقصد بالغريب في مصطلح (غريب الحديث) ما وقع في الحديث من ألفاظ أُبْهِمَ معناها لقلة استعمالها، أو لوقوعها من المترادفات، أو جاءت بلغة من لغات العرب غير المعروفة، قال الخَطَّابي: "الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحيته وأقصيته: اغرُب عني: أي ابعد، ومن هذا قولهم: نوى غربة: أي بعيدة، وشأو مغرِّب، وعنقاء مغرب: أي جائية من بعد، وكل هذا مأخوذ بعضه من بعض، وإنما يختلف في المصادر، فيقال: غرَب الرجل يغرب غربا إذا تنحى وذهب، وغرُب غربة إذا انقطع عن أهله، وغرُبت الكلمة غرابة وغرَبت الشمس غروبا، ثم إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم" (الخطابي، 1982م: 1/ 70، 71)، وقال ابن الصلاح: وهو عِبارةٌ عَمَّا وَقَعَ في مُتُونِ الأحاديثِ مِنَ الألفاظِ الغامِضَةِ البَعيدةِ مِنَ الفَهْمِ لِقِلَّةِ اسْتِعْمالِها" (ابن صلاح، 2002م: 375)، فكلُّ ما غمض من ألفاظ المتون، وبعد عن الفهم، فهو غريب، إذ الغرض من كتب غريب الحديث هو تحديد المعنى الخاص والدقيق للكلمة لفهم المعنى العام للحديث دون الخوض في شرح الحديث واستنباط المسائل الفقهية منه، فهذا مجاله فقه الحديث وشروحه، وقد قسّم أبو عُبَيْدٍ كتابه إلى أربعة أقسام، الأول: تناول الأحاديث المرفوعة عن النبي محمد – صلى الله عليه وسلم –

بسند متصل، والثاني: أحاديث الصحابة كل على حدة، والثالث: أحاديث التابعين بحسب التابعيّ، والرابع: الأحاديث التي لا يُعرف أصحابها. جمع أبو عُبَيْدٍ فيه ما وجده في كتب من سبقوه، فحققه، وضبط ألفاظه؛ لذا لقي كتابه اهتمامَ أهل اللغة في زمنه وبعده، فكانوا يسعون إلى حفظه عن ظهر قلب ودرسه، ووضعوا له الشروح والمختصرات (بكداش، 1991م: 162)، حتى بَلَغَ من العناية والاهتمام أن أحد الأمراء أمر الزُّبَيْدِيَّ بعدِّ ما تضمَّن الكتابُ من الألفاظ، فوجد فيه سبعة عشر ألف حرف وتسعمائة وسبعين حرفًا (الزبيدي، ب. ت: 202)، ولا عجب إذ كان أبو عُبَيْدٍ يتحرَّى الدقة في كتابه، حتى قيل إنه أمضى أربعين سنةً في كتابته (البغدادي، 2001م: 14/ 396)، ولعل الجدير بالذكر هنا أن معظم آراء الفراء في كتاب غريب القرآن ليست في كتب الفراء التي بين أيدينا، ولعلها تكون مما سمعها أبو عُبَيْدٍ مباشرة عن الفراء؛ لقوله: "وربما كنتُ أستفيدُ الفائدة من أفواه الرجال، فأضعها في موضعها (البغدادي، 2001م: 14/ 396)، أو لعلها كانت في كتبه المفقودة، فقد أورد صاحب تاريخ بغداد أن من كتب الكوفيين التي جمع منها أبو عُبَيْدٍ كتاب غريب الحديث كتب الكسائي والفراء (البغدادي، 2001م: 14/ 394).

منهج أبي عُبَيْدٍ في غريبه:

كان أبو عُبَيْدٍ يذكر الحديث مسندًا إلى قائله، وقد يذكره غير مسند، ولعل فِعْلَهُ هذا؛ لاهتمامه بالمتن دون الإسناد؛ لوجود الكلمة الغريبة في المتن، ثم يذكر موطن الكلمة الغريبة من الحديث، ويستشهد لشرحه للغريب بالآيات القرآنية، وقد يفسره بحديث شريف، كما قد يفسره بكلام العرب شعرًا أو نثرًا، فيعرض المسألة وأقوال أهل العلم فيها، وفي الغالب ينسب هذه الأقوال إلى أصحابها، ثم يدلي برأيه في المسألة مختارًا أحد الأقوال أو جامعًا بين الرأيين.

المبحث الأول

آراء الفراء المتعلّقة بالدلالة

(النَّخَّة):

جاء في كتاب غريب الحديث (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 1/ 7، 8)، حَدِيثُ النبي – عَلَيْهِ السَّلَام – فيما يعفى من الزكاة الذي نصه: "لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ وَلَا فِي النَّخَّةِ وَلَا فِي الكُسْعَةِ صَدَقَةٌ"، وأورد أَبُو عُبَيْدٍ معنى النَّخَّة على ثلاثة أقوال: الأول بمعنى الرقيق، وهو قول أبي عُبَيْدَةَ، والثاني بمعنى البقر العوامل، وهو قول الكسائي، ولا يراها إلا بضم النون على لغة أهل الْحجاز، والثالث وهو قول الفراء أن النَّخَّة أَن يَأْخُذَ الْمُصَّدِقُ دِينَارًا بعد فَرَاغه من أَخذ الصَّدَقَة، واستشهد له بقول الشاعر:

عَمِّي الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ ضَاحِيَةً دِينَارَ نُخَّةِ كَلْبٍ وَهُوَ مَشْهُودُ

وإذا نظرنا فيما منع منه النبي – عَلَيْهِ السَّلَام – الزكاة غير النُّخة وجدناها على النحو التالي: (الْجَبْهَة)، وهي: الخيل، و(الكُسْعة)، وهي الحمير على ما أورد أبو عُبَيْدٍ، وإذا بحثنا في معنى (الكُسْعَة) – مع اتفاقنا على معنى (الْجَبْهَة) – وجدنا "أَنَّهَا الْعَوَامِلُ مِنْ الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ وَالْحَمِيرُ سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تُكْسَعُ أَيْ تُضْرَبُ أَدْبَارُهَا إذَا سِيقَتْ" (النسفي، 1311هـ: 17، الخوارزمي، ب. ت: 27)، فاللفظ في الحديث يقع على كل دابة اسْتُعْمِلَتْ، وعليه فالمعنى الذي أورده الكسائي مُضَمَنٌ في لفظة (الكُسْعَة)، والمعنى على ما أراده الفراء يبدو بعيدًا؛ لأن السياق يرده، فمعنى اللفظ – وإن تعدد المعنى المعجمي– مرتبطٌ بالسياق اللغوي، فهو جزء من معنى السياق الذي يَرِدُ فيه، وعليه فإرادةُ معنى الرقيق من الرجال والنساء – وهو قولُ أبي عُبَيْدَةَ – أقربُ، إذ المعنى العام للحديث أنَّ كلَّ ما يُستَعمَلُ لخدمة مالكه من دواب وخَدَمٍ يُعْفَى من الزكاة.

(الحِبَّة):

وفي سياق حديث شفاعة المؤمنين لإخوانهم ممن دخل النار فيخرجونهم منها، أورد أَبُو عُبَيْدٍ قال النبي – عَلَيْهِ السَّلَام –: "فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ"، فجاء معنى الحِبَّة عنده على أربعة أقوال: الأول أنه كل نبت لَهُ حب، وهو قول الأصمعي، والثاني بمعنى بزور البقل، وهو قول الفراء، والثالث: أنها نبتٌ ينْبت فِي الْحَشِيش صغَار، وهو قول أبي عمرو الشيباني، ورابع الأقوال قول الكسائي الذي يفسرها بحَب الرياحين وَوَاحِدَة الْحِبّ: حَبَّة، وقَالَ: وَأما الْحِنْطَة وَنَحْوهَا فَهُوَ الْحبّ لَا غير (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 1/ 70، 71). وبالرجوع إلى شروح الحديث نجد النووي يقول: "وَأَمَّا الْحِبَّةُ فَبِكَسْرِ الْحَاءِ وَهِيَ بِزْرُ الْبُقُولِ وَالْعُشْبُ تَنْبُتُ فِي الْبَرَارِي وَجَوَانِبِ السُّيُولِ وَجَمْعُهَا حِبَبٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ، وَأَمَّا حَمِيلُ السَّيْلِ فَبِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ السَّيْلُ مِنْ طِينٍ أَوْ غُثَاءٍ وَمَعْنَاهُ مَحْمُولُ السَّيْلِ، وَالْمُرَادُ التَّشْبِيهُ فِي سُرْعَةِ النَّبَاتِ وَحُسْنِهِ وَطَرَاوَتِه (النووي، 1392هـ: 3/ 23). والمعنى الوارد عند النووي شامل للأقوال الأربعة، وفيه بيان لوجه الشبه بين المشبه والمشبه به في سرعة الإنبات والحسن والطراوة.

(المُتَفَيْهِقُون):

فِي تفسيره لحَدِيث النبي – عَلَيْهِ السَّلَام –: "إِنَّ أبغضَكُمْ إِلَيَّ الثَّرثَارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ والْمُتَشَدِّقُونَ"، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "قَالَ الأصمعيُّ: أصلُ الفَهَقِ: الامتلاءُ، فَمَعْنَى المتفَيْهِق: الَّذِي يتوسَّعُ فِي كَلَامِهِ ويَفْهَقُ بِهِ فَمَه؛ وَقَالَ الْأَعْشَى:

تَرُوحُ عَلَى آلِ المُحَلِّقِ جَفْنَةٌ كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِراقيِّ تَفْهَقُ

يَعْنِي الامتلاء. وقَالَ غَيْرُهُ: الثرثارُ المِكْثارُ فِي الْكَلَام، وَقَالَ الْفراءُ مثلَ قَول الْأَصْمَعِيّ أَو نَحوه. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وقد جَاءَ تَفْسِير الحَدِيث فِيهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، وَمَا المتفيهقون؟ قَالَ: المتكبّرون. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَهَذَا يؤول إِلَى الْمَعْنى الَّذِي فسَّره الْأَصْمَعِيُّ وَغَيرُهُ؛ لِأَن ذَلِك من المُتَكبّر" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 106، 107)، ونذهب في تفسير (المُتَفَيْهِقُونَ) في سياق الحديث إلى أنهم المتكبرون، فقد جاء في الحديث أن النبيّ – عليه السلام – قال: "وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ وَالمُتَفَيْهِقُونَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنَا الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ فَمَا الْمُتَفَيْهِقُونَ؟ قَالَ: الْمُتَكَبِّرُونَ (الترمذي، 1998م: 4/ 370)، والمعنى الذي قال به الأصمعيّ والفراء هو المعنى المعجمي للكلمة، جاء في معجم مقاييس اللغة: "(فهق) الفاء والهاء والقاف أصل صحيح يدلُّ على سَعَةٍ وامتلاءٍ، من ذلك الفَهَقُ الامتلاء، يقال أَفْهَقْتُ الكأسَ إذا

ملأتَها (أحمد بن فارس، 1979م: 4/ 456)، وجاء في المحكم: " وتَفَيْهَقَ فِي كَلَامِهِ: تَوَسَّعَ وَتَنَطَّعَ" (ابن سيده، 2000م: 4/ 127)، ويمكننا أن نجمع بين القولين بقول ابن قتيبة: "والفهقة: أول فقرةٍ تلي الرأس، ونرى أن قوله (المتفيهقون) مشتقٌّ من ذلك؛ لأنهم يتكسَّرون فيرفعون الفهقة تكبُّرًا (ابن قتيبة، ب. ت: 1/ 197)، وهو ما أوضحه أبو عُبَيْدٍ في نصه.

(يَتَخَوَّل):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيث عبد الله بن مسعود أن النبيّ – عَلَيْهِ السَّلَام – قال: "كَانَ يَتَخَوَّلُهم بِالْمَوْعِظَةِ مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْهِم"، ثم أورد قول أبي عمرو، ثم ثنَّاه بقول الفراء، فقال: "قَالَ أَبُو عَمْرو: يتخوَّلهم أَي يتعهَّدهم بهَا والخائلُ المتعهِّدُ للشَّيْء والحافِظُ لَهُ والقائِمُ بِهِ. وقَالَ الْفراء: والخائِلُ الرَّاعِي للشَّيْء والحافِظُ لَهُ وَقد خَالَ يَخُولُ خَوْلًا" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 120– 121)، ونحن لا نجد خلافًا في فهم معنى التخوُّل بين الفراء وأبي عمرو، فالمعنى العام هو التعهُّد بالحفظ والرعاية، والفعل (يَتَخَوَّل) جاء على صيغة (تَفَعَّلَ)، وفيه دلالة على العمل المتكرر في فترات متقطعة؛ لذا قال: "مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْهِم"، أي أن النبي – عليه السلام – كان يتخيَّر أوقات التذكير لأصحابه، ولا يفعل ذلك على نحو مستمر؛ لئلاّ يملُّوا. وقد ورد الجذر (خَوَلَ) في القرآن الكريم ثلاث مرات، في قوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} (الأنعام:94)، وفي قوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ} (الزمر:8)، وفي قوله تعالى: {فَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ} (الزمر:49)، وفي المواضع الثلاثة دلَّت على كلِّ ما تفضَّلَ اللهُ به على الإنسان في الدنيا من مالٍ وولدٍ وجاهٍ وكلِّ ما يحصِّلونه ويتباهون به (الطبري، 2000م: 11/ 545، 546، الزمخشري، 1407هـ: 2/ 47، الفخر الرازي، 1420هـ: 13/ 69، القرطبي، 1964م: 7/ 42)، فكلُّ ما أعطيتَهُ غيرَكَ فقد خوَّلْتَهُ (أحمد بن فارس، 1986م: 3/ 231)، وقد اسْتُعْمِلَتْ كلُّها في معناها الحقيقي، إلا أننا نجدها في سياق هذا الحديث قد حُمِلَتْ على غير معناها الحقيقي، فأتى بالموعظة بدل المتاع الذي يُعْطَى ويُوَرَّثُ على سبيل المجاز، فكأن هذه المواعظ مما يُحَازُ فيعطيها الرسولُ – صلى الله عليه وسلم – لأصحابه ليتعهَّدوها بالرعاية والحفظ، وليعطوها لمن خلفهم؛ ليتناقلوها خلفًا عن سلف.

(الأوفاض):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيث النبي – عَلَيْهِ السَّلَام –: "إِنَّه أَمَرَ بِصَدقَةٍ أَن تُوضَعَ فِي الأوفاض"، ثم قال: "قَالَ أَبُو عَمْرو: الأوفاضُ هُمُ الْفرقُ من النَّاسِ والأخلاطُ. وقَالَ الْفراء: هُمُ الَّذين مَعَ كلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ وَفضَةٌ، وَهِي مثلُ الكِنَانةِ يُلْقَى فِيهَا طَعَامُهُ". قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "هُمْ أهلُ الصُّفَّة"، ثم قال: "وَهَذَا كُلُّهُ عندنَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ أهلَ الصُّفَّةِ إِنَّمَا كَانُوا أخلاطًا من النَّاسِ من قبائلَ شَتَّى، وَقد يُمكنُ أَنْ يكونَ مَعَ كلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَفْضَةٌ"، ثم أورد أن بعضهم روى الحديث (الأوقاص) بدل (الأوفاض)، وردَّ الفراء ذلك بقوله: "وَهُوَ عندنَا خطأٌ فِي هَذَا الْموضعِ إِلَّا فِي الْفَرَائِض" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 124– 125)، قال صاحب مقاييس اللغة: "الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَالضَّادُ: ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ مُتَبَايِنَةٌ: الْأُولَى أَوْفَضَ إِيفَاضًا: أَسْرَعَ. وَجَاءَ عَلَى وَفْضٍ وَأَوْفَاضٍ، أَيْ عَجَلَةٍ، وَالثَّانِيَةُ الْأَوْفَاضُ: الْفِرَقُ مِنَ النَّاسِ، وَالثَّالِثَةُ الْوَفْضَةُ: الْكِنَانَةُ، وَجَمْعُهَا وِفَاضٌ" (أحمد بن فارس، 1979م: 6/ 139)، فنلاحظ اقتصار المعنى الأصلي للكلمة على التفسير الأول والثاني، ، وما زاد فهو مندرج تحت المعنى الأصلي، وهو تأويله بأهل الصُّفة؛ لأننا نرى فيه اجتماع المعاني الثلاثة، فهم فِرَقٌ وأخلاطٌ من قبائل شتى، وغير ممتنعٍ أن تكون مع كلِّ واحد منهم وَضْفَةٌ يلقي فيها طعامَهُ، وكلٌّ منهم يكون على عجل وقلة استقرار عند طلبه للطعام أو حصوله عليه، ويقوي أن المراد هم أهل الصُّفَّة ما رُوِيَ عن أبي رافع قال: "لمَّا وَلَدَتْ فاطمةُ حسنًا قالت: يا رسولَ اللهِ أَلَا أَعُقُّ عن ابني بِدَمٍ؟ فقال: لا، ولكن احْلِقِي شَعْرَهُ، وتَصَدَّقِي بوزنه من الوَرِقِ على الأوفاض، يعني أهلَ الصُّفَّة" (التلخيص، ابن حجر العسقلاني، 1995م: 4/ 271)، وجاء في روايةٍ أخرى (الأوقاص)، ولنُبَيِّنَ المراد بها نستشهد بما رواه الفراء في كتابه معاني القرآن، قال الفراءُ: "وحكى الكسائيُّ عن بعض العرب: الشَّنَقُ ما خمسًا إلى خمسٍ وعشرين، يريدُ: ما بين خمسٍ إلى خمسٍ وعشرين، والشَّنَقُ: ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل، والأَوْقَاصُ في البقر" (الفراء، ب. ت: 1/ 23)، فهي ما بين الفريضتين مما لا تجب فيه الزكاة، وقد خصَّها الفراءُ بالبقر دون غيره من الأنعام.

(بَذَجٌ):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ حَدِيثًا للنبيِّ– عَلَيْهِ السَّلَام– قال فيه: "يُؤْتَى بِابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ بَذَجٌ من الذُّل"، ثم ذكر تفسير الفراء لـ (بَذَج) بأنه "هُوَ ولدُ الضَّأْنِ وَجَمْعُهُ بِذْجَانٌ"، واستشهد أَبُو عُبَيْدٍ بقول الشَّاعِر:

قدْ هَلَكَتْ جَارَتُنَا مِنَ الهَمَجْ وَإِنْ تَجُعْ تَأْكُلْ عَتُودًا أَو بَذَجْ

ثم قال: "فالبذجُ من أَوْلَادِ الضَّأْنِ، والعَتُود من أَوْلَادِ الْمَعْزِ، وَهُوَ مَا قد شبَّ وقوي" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 164– 165). والحديث جاء في سياق تصوير ما يعتري العبدَ من ذلٍّ، وهو بين يدي

المولى، عند محاسبته له على نعمه التي أنعم عليه بها، وكلمة (بَذَجٌ) "هِيَ كلمة فارسية تَكَلَّمت بهَا الْعَرَبُ وَهُوَ أَضْعَفُ مَا يكونُ من الحُمْلان" (الزمخشري، ب. ت: 1/ 90).

(النَّامِصَة):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ من حَدِيثٍ للنبي – عَلَيْهِ السَّلَام –: "أَنه لَعَنَ النامِصَةَ والمُتَنَمِّصَةَ والواشِرَةَ والمُؤْتَشِرَةَ والواصِلَةَ والْمُسْتَوْصِلَةَ والْوَاشِمَةَ والمُسْتَوْشِمَةَ"، ثم جاء بتفسير الفراء للنامصة بأنها "الَّتِي تنتف الشّعْرَ من الْوَجْهِ وَمِنْهُ قيل للْمِنقَاشِ: المِنْمَاصُ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَفُ بِهِ، والمتنمّصةُ الَّتِي تفعلُ ذَلِك بهَا"، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ يصفُ نباتًا قد رَعَتْهُ الْمَاشِيَةُ فأكلتْهُ ثُمَّ نَبَتَ مِنْهُ بِقدرِ مَا يُمكنُ أَخْذُهُ فَقَالَ:

تجَبَّرَ بَعْدَ الأكْلِ فَهُوَ نَمِيصُ

يَقُول: هُوَ بِقَدْرِ مَا يُنْمَصُ، وَهُوَ أَنْ يُنْتَفَ مِنْهُ وَيُجَزَّ (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 166). وكلمتا (النَّامِصَة) و(المُتَنَمِّصَة) كلتاهما جاءت على صيغة اسم الفاعل، الأولى من الفعل الثلاثي (نَمَصَ)، لدلالةِ صيغةِ (فَاعِل) على من قام بالفعل حقيقةً كما فسره الفراء، والثانية من الفعل الخماسي (تَنَمَّصَ)، بمعنى (اسْتَفْعَلَ) للدلالة على الطلب، أي: طلبَت النَّمْصَ؛ لذا قال الفراء: "والمُتَنَمِّصَةُ الَّتِي تَفْعَلُ ذَلِك بهَا"، أي: التي تطلب أن تفعل النامِصةُ ذلك بها، و(المِنْمَاص) على صيغة (مِفْعَال) اسم جاء للدلالة على الآلة التي يُؤَدَى بها النَّمْص؛ لذا قال الفراء: "المِنْمَاص؛ لِأَنَّهُ ينتف بِهِ"، و(نَمِيص) في بيت امرئ القيس على صيغة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، أي منتوف، فـ (النَّاتِف) في البيت هي الماشية، والمَنْتُوف هو النَّبْتُ؛ لذا قال الفراء: "وَهُوَ أَنْ يُنْتَفَ مِنْهُ وَيُجَزَّ"، وعند النظر في معنى (النَّمْص) في كتب شروح الحديث من حيث الدلالة على العموم أو الخصوص، وجدنا في ذلك قولين:

القول الأول: أن النمص له دلالة عامة، فالنهي عام يشمل جميع الوجه بما في ذلك الحاجبين وما بينهما، وعليه فلا يؤخذ شيء من الشعر منه التماسًا للحسن، فهذا داخل في النهي؛ فعموم النصوص لم تفرّقْ بين الحاجبَيْنِ وبين غيره من شعر الوجه (شرح النووي على مسلم، 1392هـ: 14/ 106، تحفة الأحوذي، ب. ت: 8/ 55).

القول الثاني: أن النمص له دلالة خاصة، فالنهي مقتصر على أخذ الشَّعْر من الحاجبَيْنِ فقط، قال أبو داود في سننه: النامصةُ التي تَنْقُشُ الحاجبَ حتى تَرُقَّهُ (فتح الباري، 1379هـ: 10/ 377، فتح القدير، الكمال ابن الهمام، 1414هـ: 6/ 426)، فاختلافهم في الحكم الشرعي ناتجٌ عن اختلافهم في معنى النمص، فذهب بعضهم إلى أن النمص هو إزالة شعر الوجه، ولا يختص ذلك

بالحاجبين، وذهب آخرون إلى أن النمص هو إزالة شعر الحاجبين خاصة، وهو الذي عليه الفراء.

(بَلْهَ):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ قولَ الرسول – عَلَيْهِ السَّلَام – في حديثٍ قدسيٍّ يَقُول فيه الله تبَارك وتَعَالَى: "أَعددتُ لعبادِيَ الصَّالِحينَ مَا لَا عينٌ رَأَتْ وَلَا أُذنٌ سَمِعتْ وَلَا خَطَرَ على قلبِ بشرٍ بَلْهَ مَا أُطلِعْتُمْ عَلَيْهِ"، ثم شرع في سرد النقول في معنى (بَلْهَ)، فأورد قول الأحمر أن "مَعْنَاهُ كَيفَ مَا اطلَعْتُم عَلَيْهِ"، ثم أردف بأن معناه عند الْفراء "كُفَّ مَا اطْلعتم عَلَيْهِ، ودعْ مَا اطْلعتم عَلَيْهِ"، وختم أَبُو عُبَيْدٍ بأن كِلَا المعنيين جَائِز (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 185- 186)، ومتأملُ كتب أهل اللغة في معاني (بَلْهَ) يجدها تحمل معانيها التي فُسِّرَتْ بها، كلٌّ بحسب سياقها؛ فالتركيب يعيّن لها معناها الذي من أجله جاء بها المتكلم، و(بَلْهَ) في نص أبي عُبَيْدٍ لها معنيان، الأول: مجيئها بمعنى (كيف)، وقد جاء في شرح الكافية: "وإذا كان بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (مِنْ) حكى أبو زيد: إن فلانًا لا يطيق أن يحمل الفهرَ، فَمِنْ بَلْهَ أَنْ يأتيَ بالصخرة، أيْ كيف ومن أين؟" (الرضي الاستراباذي، 1975م: 3/ 94)، وعليه يكون معناها في سياق الحديث القدسي: كَيْفَ مَا اطَّلعتم عَلَيْهِ، وهذا المعنى بعيد؛ لأن خروج المعنى إلى الاستفهام التعجبي ليس موضعه هنا، بدلالة تنافيها مع السياق، وإن جاز مجيئها بمعنى (كيف) فيما حكاه أبو زيد؛ إذا وافقت السياق. والثاني: مجيئها بمعنى (كُفَّ) و(دَعْ)، وعليه يكون معناها في السياق: "دَعْ ما اطَّلعتم عليه من نعيم الجنة وعرفتموه من لذاتها" (ابن الأثير، 1979م: 1/ 155)، وما ذهب إليه الفراء نراه أقرب للصواب، حيث أنزل (بَلْهَ) في السياق منزلة اسم الفعل، أي: دعوا واتركوا ما اطلعتم عليه بما نقله النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الله – سبحانه وتعالى –، وبما شاهدتموه عيانًا من نِعَمِ الله وآلائه الظاهرة؛ لأن ما عند الله بلغ من العظم ما لا تدركونه. ونذهب أيضًا إلى أن استخدام (بَلْهَ) بدلًا عن (دَعُوا) و(اتْرُكُوا)؛ أضاف معنى مصاحبًا، وهو الترك مع الحيرة فيما ينتظرهم من نعيم لا يمكن لهم تحصيل معناه ولا إدراك كنهه؛ وذلك لتزيد نفوس العباد تشوقًا ولهفةً لهذا النعيم الغيبي.

(مِخْصَرَة):

أورد أَبو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيث طويل: "أن النَّبِيَّ – عَلَيْهِ السَّلَام –: جَاءَ إِلَى البقيع وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَجَلَسَ ونَكَتَ بهَا فِي الأَرْضَ... ثم بيَّنَ معنى (مِخْصَرَةٌ) بـ "مَا اختصر الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ ومَسَكَهُ من عَصا أَو عَنَزةٍ أَو عُكَّازةٍ أَو مَا أشبه ذَلِك، وَمِنْه أَن يمسكَ الرجلُ بيد صَاحبه فَيُقَال: فلَانٌ

مُخَاصِرُ فلَان"، وبهذا المعنى فسر حديث عَبْد الله بْن عَمْرو: "أَنه كَانَ عِنْده رَجُلٌ من قُرَيْشٍ وَكَانَ مخاصِرَهُ"، وذكر أبياتَ شعرٍ تغزل فيها عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ حسانَ ببنتِ مُعَاوِيَةَ بنِ أبي سُفيان، منها قوله فيها:

ثُمَّ خَاصَرْتُهَا إِلَى القُبَّةِ الخَضْ رَاءِ تَمْشِي فِي مَرْمَرٍ مَسْنُونِ

ثم فسر أَبو عُبَيْدٍ كلمة (خَاصَرْتُهَا) بـ (أخذتُ بِيَدِهَا)، وعضد قوله بقول الفراء: "يُقَال خرج الْقَوْمُ مُتَخَاصِرين إِذا كَانَ بَعضهم آخِذًا بيد بعض"، ثم قال أبو عُبَيْدٍ: "وَأما الحَدِيث الَّذِي يُرْوى أَنه نهى أَن يُصَلِّيَ الرجلُ مُخْتَصِرًا فَلَيْسَ من هَذَا، إِنَّمَا ذَاك أَن يُصَلِّيَ وَهُوَ وَاضعٌ يَده على خَصره" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 1/ 307- 310). والملاحَظ من نصِّ أبي عُبَيْدٍ أن مادة (خَصِرَ) دلت على عدة صيغ بمعانٍ مختلفة:

الصيغة الأولى: (مِخْصَرَةٌ)، وهي اسم آلة من الفعل الثلاثي (خَصِرَ) أو من الاسم الجامد (الخَصْر) على وزن (مِفْعَلَة)؛ للدلالة على ما يُستَنَدُ به من عصا أو نحوها.

الصيغة الثانية: (مُخَاصِرُ)، وهي اسم فاعل من الفعل الرباعي (خَاصَرَ)على وزن (مُفَاعِل)؛ للدلالة على مسك الرجل بيد صَاحبه.

الصيغة الثالثة: (مُخَاصَرَة)، وهي مصدر من الفعل الرباعي (خَاصَرَ)على وزن (مُفَاعَلَة)؛ للدلالة على المشاركة في المسك بأن يمسك الرجال بأيدي بعضهم.

الصيغة الرابعة: (خَاصَرَ)، وهي فعل ماض على وزن (فَاعَلَ)؛ للدلالة على المشاركة في المسك بأن يمسك هو بيدها وتمسك هي بيده.

الصيغة الخامسة: (مُخْتَصِر)، وهي اسم فاعل من الفعل الخماسي (اخْتَصَرَ)على وزن (افْتَعَلَ)؛ للدلالة على الاعتماد عند الوقوف في الصلاة بوضع اليد على الخصر

ولا نرى ما يمنع أن يكون قول عبد الرحمن بن حسان (ثُمَّ خَاصَرْتُهَا إِلَى القُبَّةِ) على معنى أنه وضع يده على خصرها، ووضعت يدها على خصره، بدلالة المشاركة.

(المُوتان، المَوتان):

في سياق إخبار النبي – صلى الله عليه وسلم – عن حوادث تقع بعده أورد أَبُو عُبَيْدٍ حَدِيثًا لعَوْفِ بنِ مَالِك – رضي الله عنه – أَن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال له: "أمْسِك سِتًّا تكون قبل السَّاعَة: أولهنَّ موت نَبِيكُم – عَلَيْهِ السَّلَام – وَكَذَا وَكَذَا، ومُوتانٌ تكون فِي النَّاس كقُعاص الْغنم وهدنة تكون بَيْنكُم وَبَين بني الْأَصْفَر فيغدرون بكم فتسيرون إِلَيْهِم فِي ثَمَانِينَ غَايَة تَحت كل غَايَة اثْنَا عشر ألفًا"، ثم جاء بتفسير الكسائي والفراء للفظة (الموتان)، فقال: "فَإِنَّ

الموتانَ هُوَ الْمَوْتُ يُقَال: وَقع فِي المَالِ مُوتانٌ إِذا وَقع الْمَوْتُ فِي الْمَاشِيَةِ، قَالَهَا الْكسَائي، وَقَالَ الْفراء: وَأما المَوَتانُ من الأَرْضِ فإنه الَّذِي لم يَحْيَ بعدُ، وَمِنْه الحَدِيثُ: مَوتَانُ الأَرْضِ لله وَلِرَسُولِهِ فَمن أَحيى مِنْهَا شَيْئًا فَهُوَ لَهُ" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 2/ 85- 87). والواقف على نصّ أبي عُبَيْدٍ في معنى (المُوتان)، وهو موضع بحثنا، هو من باب جمع معاني (الموتان)، إذ لا نجد فيه خلافًا بين الكسائي والفراء، فالكسائي أورده بالمعنى الذي يتفق مع سياق الحديث، أما الفراء فقد أورد له معنى آخر، بدليل أن المعنى الذي جاء به الفراء لا يستقيم مع سياق الحديث، والناظر في المعنيين يجد أنهما في الأصل العام دالان على الموت، وأما من جهة الخصوص فهو عند الكسائي دالٌّ على الموت الذي يقع في الماشية، أما عند الفراء فهو اسم الأرض التي لم تُحْيَ بالزرع والإصلاح، ونجد صاحب العين يعيّنُ معناها بحسب ضبط أحرف الكلمة، فإن كانت مفتوحة الميم ساكنة الواو (المَوْتانُ)، فهي الموتُ في النَّعَم والمَواشي، وإن كانت مفتوحة الميم والواو (المَوَتانُ)، فهي الأرض التي لم تُحْيَ بَعْدُ (الفراهيدي، ب. ت: 8/ 141)، وتابعه في ذلك صاحبُ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (الأزهري، ب. ت: 1/ 170)، واستشهد في التهذيب بحديث النبي- صلى الله عليه وسلم-: "مَوَتانُ الأَرْض لِلَّهِ وَرَسُوله فَمن أَحْيَا مِنْه مِنْهُم شَيْئًا فَهُوَ لَهُ" (الأزهري، 2001م: 14/ 244)، وبضم الميم (المُوتانُ) أضاف الأزهري معنى جديدًا، وهو كثرة القتل (الأزهري، 2001م: 12/ 173)، وبضم الميم أيضًا دلت (المُوتانُ) عند صاحب الصحاح على "موتٌ يقع في الماشية" (الجوهري، 1987م: 1/ 267)، فيما أورد صاحب مشارق الأنوار أن معناها مرض الطاعون، وأن ضم الميم لغة تميم، وفتحها لغة غيرها (اليحصبي، ب. ت: 1/ 390). فالاتفاق على المعنى العام واضح جلي من خلال سرد النصوص، فإذا عدنا إلى سياق الحديث يمكننا أن نضيف أن (المُوتان)، بضم الميم على وزن (فُعْلان)، وهي من صيغ الجمع القياسية لكل اسم على وزن (فَعْل)، فهي جمع (مَوْت)، وفي ذلك دلالة على كثرة وقوع الموت، أما (المَوَتان)، بفتح الميم والواو على وزن (فَعَلان)، فهي مصدر للفعل (مات)، وفيه دلالة على كثرة الموت وتتابعه، وهذا متفق مع سياق الحديث، ففي بناء (المَوَتان) زيادة معنى ليس في بناء (الموت) من مبالغة لذا اختيرت في هذا الموضع المقتضي للمبالغة.

(تَنْقِيث):

وفي تَفْسِير حَدِيثِ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَام – للسيدة عائشة – رضي الله عنها – عن أمِّ زَرْعٍ، وهي تصف جاريةَ أبي زَرْع: "لَا تَنقُل مِيرتَنا تَنْقِيثًا"، قال أَبُو عُبَيْدٍ: "وقَوْلُهَا لَا تَنْقل ميرتنا تنقيثًا، يَعْنِي الطَّعَامَ لَا تَأْخُذهُ فتذهب بِهِ، تصفُها بالأمانة، والتنقيثُ: الْإِسْرَاعُ فِي السّير، قَالَ الْفراء: يُقَال: خرج فلَانٌ يَنْتَقِثُ إِذا أَسْرَعَ فِي سيره" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 2/ 307، 308)، هذا ما أورده أبو عُبَيْدٍ في

تفسير قول أم زرع، غير أننا اجتهدنا رأينا ونظرنا في المعاجم فوجدنا أن (النَّقْل): "تحويلُ شيءٍ إلى موضع. والنُّقْلةُ: انتقال القوم من موضع إلى موضع (الفراهيدي، ب. ت: 5/ 162، الأزهري، 2001: 9/ 128)، أما (التَّنْقِيث) فيقال: "نَقَثْتُ العَظْمَ: إذا استخرجتُ مَا فِيهِ مِن المُخ" (الأزهري، 2001: 9/ 81)، وعليه يكون معنى الحديث لا تخرج الطعام من بيتها إلى بيت غيرها، والمراد أنها تحسن تعهد الطعام والمحافظة عليه، فلا تخرجه من بيتها إلى بيت غيرها، وفي ذلك دلالةٌ على أمانتها، وحسن رعايتها، وعلى ذلك يجوز لنا أن نعربَ (تَنْقِيثًا) مفعولًا مطلقًا منصوبًا بالفعل (تَنْقُلُ) الذي وافقه في المعنى دون الحروف؛ لأن (النَّقْث) و(النَّقْل) بمعنى واحد، وإن كانا في الحروف مختلفين، جاء في اللسان: "النَّقْثُ: النَّقْلُ" (ابن منظور، 1414هـ: 2/ 196)، وفي ذلك زيادة على تأكيد أمانة الجارية.

(النَّكْل):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ نصَّ حَدِيثِ النَّبِيّ – عَلَيْهِ السَّلَام –: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّكْلَ على النَّكْلِ قيل: وَمَا النَّكْلُ على النَّكْلِ قَالَ: الرجلُ المُجَرَّبُ الْقويُّ المبدئُ المعيدُ على الْفرسِ الْقويّ المجرَّبِ"، ثم أورد أن تفسير (النَّكْل) وَمَعْنَاهُ قريبٌ من التَّفْسِير الَّذِي فِي الحَدِيث قَالَ: وَيُقَال أَيْضًا: رجلٌ بَدَلٌ وَبَدْلٌ، وَمَثَلٌ ومِثْلٌ وشَبَهٌ وشِبْهٌ قَالَ: لم أسمعْ فِي فَعَلٍ وفِعْلٍ غيرَ هَذِه الْأَرْبَعَةِ الأحرفِ" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 44، 45)، وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن "النُّونُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَنْعٍ وَامْتِنَاعٍ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ" (أحمد بن فارس، 1979م: 5/ 473)، فالمعنى العام للنكل هو المنع، ومنه قوله تعالى: **{**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا**}** (المزمل: 12)، وسُمِّيَ القيدُ نَكْلًا؛ لأنه يمنع الإنسان من الحركة، جاء في الجامع لأحكام القرآن: "وَاحِدُهَا نِكْلٌ، وَهُوَ مَا مَنَعَ الْإِنْسَانَ مِنَ الْحَرَكَةِ" (القرطبي، 1964م: 19/ 46)، إلا أن المعنى في سياق الحديث هنا خالف المعنى المعجمي، فمن خلال نص أبي عُبَيْدٍ دلت الكلمة على معنى القوة وكثرة التجربة، وهذا المعنى وصفه ابن فارس بأنه ليس من أصل المعنى الذي تدل عليه الكلمة (أحمد بن فارس، 1979م: 5/ 474)، وذكر الفراء أن ما جاء على وزن (فَعَلٌ) و(فِعْلٌ) اقتصر على أربع كلمات، وقد ذُكِرَتْ في نصّ أبي عُبَيْدٍ السابق، غير أننا وجدنا ما جرى مجراها، فقد جاء في كتاب إصلاح المنطق في باب ما جاء على (فَعَلٌ) و(فِعْلٌ) بمعنى واحد: "قال الفراءُ: يقال: عِشْقٌ وعَشَقٌ... يقال: غَمَر صدرك على غِمْرًا وغَمَرًا, وهو مثل الغِلّ, ومثله الضِّغْن والضَّغَنُ، يقالُ: ضغن يضغَن ضِغْنًا, ويقال: هو نَجِسٌ ونَجَس, قال يونُس: ناس من العرب يقولون: ليس في هذا الأمر حِرْجٌ، يعنُون ليس فيه حَرَجٌ" (ابن السكيت، 2002م: 1/ 78).

(عَلَقُ القِرْبة، عَرَقُ القِرْبة):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ حَدِيث عمر – رَضِي الله عَنهُ – في سياق نهيه عن المغالاة في المهور، حِين خطب النَّاس فَقَالَ: "أَلا لَا تُغَالوا فِي صُدُقِ النِّسَاءِ، فَإِن الرجلَ يُغالي فِي صَدَاقِ الْمَرْأَةِ حَتَّى يكونَ ذَلِك لَهَا فِي قَلْبه عَدَاوَةً، يَقُول: جَشِمْتُ إِلَيْكِ عَلَقَ القِرْبةِ أَو عَرَقَ القِرْبة"، ثم أورد اختلاف أهل اللغة في معنى قول عمر – رضي الله عنه –: "جَشِمْتُ إِلَيْك عَرَقَ القِرْبةِ"، وابتدأ بالكسائي الذي فسره بـ "أَن يَقُولَ: نَصِبْتُ لَكِ وتَكلَّفتُ حَتَّى عَرِقْتُ كعَرَقِ القِربة وعرقُها سَيَلانُ مَائِهَا"، وثنى بأَبي عُبَيْدَةَ الذي فسَّره بـ "أَن يَقُولَ: تكلفتُ إِلَيْكِ مالم يَبْلُغْهُ أحدٌ حَتَّى تجشَّمْتُ مَا لَا يكونُ؛ لأنّ الْقِرْبَةَ لَا تَعرَقُ"، فهي عنده "مثلُ قَولِ النَّاس: حَتَّى يَشِيْبَ الغُرابُ، وَحَتَّى يَبِيضَ الفأرُ...، وأشباهه مِمَّا قد عُلِم أَنه لَا يكون"، ثم ذكر أبو عُبَيْدٍ أن لأبي عُبَيْدَةَ وجهًا آخر في رواية الحديث، وهو (عَلَقَ القِرْبةِ) باللام، ثم أورد أن معناها عنده، فَقَالَ: "إِذا قَالَ: عَلَقُ القِربة، فَإِن علقها عِصامُها الَّذِي تُعلَّقُ بِهِ فَيَقُول: تكلّفتُ لَك كلَّ شَيْءٍ حَتَّى عِصامَ الْقِرْبَة"، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وحُكِيَ لي عَن يُونُسَ الْبَصْرِيّ أَنه قَالَ: عَرَقُ الْقِرْبَة مَنْقَعَتُها يَقُول: جَشِمْتُ إِلَيْك حتّى اْحتَجتُ إِلَى نَقْعِ الْقِرْبَة وَهُوَ مَاؤُهَا يَعْنِي السفر إليها، وَأنْشد لرجلٍ أَخذ سَيْفًا من رجلٍ فَقَالَ:

سَأجعَلُهُ مَكَانَ النُّونِ مِنّى وَمَا أُعْطِيتُهُ عَلَقَ الخِلالِ

أي: لم أُعْطَهُ عَن مودّة ومخالَّة والصَّداقة، وَقَالَ غير هَؤُلَاءِ من الْعلمَاء: عَرَق القِربة بقايا المَاء فِيهَا واحدتها عرقة. ويروى عَن أبي الْخطاب الْأَخْفَش أنّه قَالَ: العَرَقةُ السّفِيفةُ الَّتِي يَجْعَلهَا الرجلُ على صَدره إِذا حمل الْقِرْبَةَ سَمَّاهَا عرقةً؛ لِأَنَّهَا منسوجةٌ. قَالَ الْأَصْمَعِي: عرقُ الْقِرْبَةِ كلمةٌ مَعْنَاهَا الشدَّةُ، وأنشد لِابْنِ أَحْمَر:

لَيْسَتْ بمَشْتَمةٍ تُعَدُّ وَعَفْوُها عَرَقُ السِّقاءِ عَلَى القَعُود اللاَّغِبِ

ومعناه عند الفراء أنهم كَانُوا فِي أسفارهم يتزوّدون المَاء فيعلّقونه على الْإِبِل، فَكَانَ فِي ذَلِك تَعبٌ ومشقةٌ عليها، وَكَانَ الفرّاء يَجْعَل هَذَا التَّفْسِير فِي (عَلَق الْقِرْبَة) بِاللَّامِ، وذكر أبو عُبَيْدٍ أن قول الفراء في معناه أشبه بقول الأصمعي الذي كان يجعلها في تفسيره بالراء لا اللام (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 285– 289)، ويمكننا أن نقول إن المعنى عندهما: إنما تكلفتُ من أجلك مشقةَ مَنْ يحملُ قربةً فيعرقُ من ثقلها، وقد جمع ابن الأعرابي بين (عَلَق) و(عَرَق) بقوله: "فأمَّا عَرَقُهَا, فعَرَقُكَ عنها من جهْدِ حملِها؛ وذلك لأن أشدَّ الأعمالِ عندهم السَّقْيُ، وأمَّا عَلَقُهَا فما شُدَّتْ به ثم عُلِّقَتْ" (المحكم، ابن سيده، 2000م: 1/ 189).

(هَبَت):

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي حَدِيث عمر – رَضِيَ اللهُ عَنهُ – أَنه قَالَ: "لما مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ على فرَاشه هَبَتَهُ الْمَوْتُ عِنْدِي منزلَةً حِين لم يمتْ شَهِيدًا، فَلَمَّا مَاتَ رَسُول الله – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – على فرَاشه، وَأَبُو بكر، علمتُ أَن موتَ الأخيارِ على فُرُشِهِم". قَالَ الْفراء: قَوْله: هَبَتَهُ يَعْنِي طَأْطَأَهُ ذَلِك عِنْدِي وحَطَّ من قدره، وكلُّ محطوطٍ شَيْئًا فقد هُبِتَ فَهُوَ مَهْبُوتٌ، قَالَ الْفراء: أَنْشدني أَبُو الْجراح:

وَأَخرَقَ مَهْبُوتِ التَّرَاقِي مُصَعَّدِ الْـ بَلَاعِيمِ رِخْوِ الْمَنْكِبَيْنِ عُنَابِ

قَالَ: فالمهبوت التراقي: المحطوطها الناقصها، والعُنَاب: الْعَظِيم الْأنف. قَالَ الْكسَائِيُّ: يُقَال: رجلٌ فِيهِ هبتة للَّذي فِيهِ كالغفلة، وَلَيْسَ بمستحكم الْعقل. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا أَحْسَبُ هَذَا إِلَّا من ذَاك؛ لِأَنَّهُ مَحْطُوطُ الرَّأْيِ وَالْعقلِ وَلَيْسَ بتامّ الْأَمْر" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 315، 316)، فكلمة (هَبَت) في نصّ أبي عُبَيْدٍ احتملت وجهين من المعاني، الأول: انحطاطُ القَدْرِ والمنزلة، وهو قول الفراء واستشهد له بقول الشاعر: (وَأَخْرَقَ مَهْبُوتِ التَّرَاقِي)، وجاء في معجم العين: "وَهَبَتَ قَدْرُ فُلَانٍ أَيْ حُطَّ، وكُلُّ مَحْطُوطٍ شيئًا فَقَدْ هَبَتَ، فَهُوَ مَهْبُوتٌ، أَيْ مَحْطُوطٌ" (الفراهيدي، ب. ت: 4/ 35)، والثاني: الحُمْقُ وضَعْفُ العقل، وجاء في جمهرة اللغة: "وَرَجُلٌ هَبِيتٌ وَمَهْبُوتٌ: إِذَا كَانَ ضَعِيفًا جَبَانًا، وَبِهِ هَبْتَةٌ، أَيْ ضَعْفٌ (ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م: 1/ 257)، ثم حاول أبو عُبَيْدٍ التوفيق بين القولين فقال: "وَلَا أَحْسَبُ هَذَا إِلَّا مِنْ ذَاكَ؛ لِأَنَّهُ مَحْطُوطُ الرَّأْيِ وَالْعقلِ وَلَيْسَ بتامّ الْأَمر"، فجعل ضعفَ الرأْيِ أصلًا، ثم جعل الحَطَّ من القَدْرِ بسبب الجُبْنِ فرعًا، وفي ذلك قال صاحب مقاييس اللغة: "وفلانٌ مَهْبُوتٌ أَيْ لا عقلَ له، ثم سُمِّيَ الجبانُ الضَّعيفُ هَبِيتًا، كأنه قد هَبَتَ" (أحمد بن فارس، 1999م: 6/ 28).

(ثَأْد، ثَأْدَاء):

"وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي حَدِيث عمر – رضي الله عنه – فِي عَامِ الرَّمَادَةِ، في سياق الحثِّ على وجوب مواساة الناس إذا اقضت الضرورة ذلك، وَكَانَ عَامًا أَصَابَتِ النَّاسَ فِيهِ السَّنَةُ، فَقَالَ عمرُ: "لقد هَمَمْتُ أَن أجعَلَ مَعَ كلِّ أهلِ بَيْتٍ من الْمُسلمين مثلَهم، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يهْلكُ على نِصْفِ شِبَعِه، فَقَالَ لَهُ رجل: لَو فعلتَ ذَلِك يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ مَا كنتَ فِيهَا ابْنَ ثَأْدٍ، هَكَذَا يرْوى الحَدِيث.

قَالَ الْفراء: إِنَّمَا هُوَ ابْنُ ثَأْداء، يَعْنِي الْأَمَة، أَيْ مَا كنتَ فِيهَا ابْنَ أَمَةٍ. وفيهَا لُغَتَانِ: ثَأْداء ودَأْثَاء، مقلوب، مثل: جذب وجبذ، قَالَ الْكُمَيْت:

وَمَا كُنَّا بَنِي ثَأْدَاءَ لَمَّا قَضَيْنَا بِالْأَسِنَّةِ كُلَّ وَتْرِ

وَبَعْضهمْ يُفَسِّرُ ابْنَ ثَأْدٍ يُرِيد الثدي، وَلَيْسَ لهَذَا وَجهٌ، وَلَا نعرفه فِي إِعْرَاب وَلَا معنى. وَفِي هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ رأى الْمُوَاسَاةَ وَاجِبَةً على النَّاسِ إِذا كَانَتِ الضَّرُورَةُ" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 335، 336)، و(ثَأْدَاء) وصف على وزن (فَعْلَاء)، ولها لغة أخرى ذكرها الفراء، وهي: (دَأْثَاء) على وزن (لَعْفَاء)، وهو من القلب المكاني، وفسَّر الفراء معناها بابن أَمَةٍ، كما أورد أبو عُبَيْدٍ، والمعنى المراد: لم تكن أحمقَ (ابن دريد، 1987م: 3/ 1239). وقيل: لم تكن عاجزًا (غريب الحديث لأبي الفرج الجوزي، 1985م: 1/ 117)، وهناك من يرى أن المعنى المراد: لم تكن بخيلًا لئيمًا، واستشهد لهذا المعنى بقول عمر – رضي الله عنه –: "ذَاك لَو كنتُ أنْفقُ عَلَيْهِم من مَالِ الْخطاب" (تهذيب اللغة، 2001م: 14/ 108). وقوله: "وَبَعْضُهُمْ يُفَسِّر ابْن ثأد يُرِيد الثدي، وَلَيْسَ لهَذَا وَجهٌ وَلَا نعرفه فِي إِعْرَابٍ وَلَا معنى" جعلنا ننظر إلى المعنى من زاوية أخرى، وهو الرجوع إلى المعنى المعجمي لـ (ثَأَدَ) وجدنا من معانيه "الطِّينُ المُبْتَلُّ (الفراهيدي، ب. ت: 8/ 56)، فالعشب الذي ينبت في هذا الطين المبتلِّ يكون عشبًا ناعمًا طريًا، ومن كلام العرب "عُشْبٌ ثَأْد" (الأزهري، 2001م: 14/ 107)، فيكون المراد بـ (ابْن ثَأْدٍ) الرجل الضعيف اللّيّن كعشب الثأد، وفي هذا دلالة الضعف والعجز، لذا رأينا عمر بن الخطاب لما قيل له ذلك قال: "وَيْحَكَ، وهل كان لأحدٍ حَوْلٌ أو قوةٌ إلا بالله؟" (البيان والتحصيل، ابن رشد، 1988م: 14/ 407).

(المُمَزِّق، المُمَزَّق):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ نصَّ كتابٍ كَتَبَهُ عثمانُ بْنُ عفَّانَ إلى عليّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رضي الله عنهما – عندما حاصره الخوارجُ، ونصُّهُ: "أما بعدُ، فقد بلغ السيلُ الزُبَى، وَجَاوَزَ الحِزامُ الطُّبْيَيْنِ، فَإِذا أَتَاكَ كتابي هَذَا فَأقبلْ إليَّ، عَلَيَّ كنتَ أم لي:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ثم قال "فإن هَذَا بَيت تمثَّل بِهِ لشاعر من عبد الْقَيْس جاهلي يُقَال لَهُ: المُمَزِّقُ وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُمَزِّقًا لبيته هَذَا، وَقَالَ الفراء: الممزَّق بِالْفَتْح" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 428، 429). وظاهر نصّ أبي عُبَيْدٍ يوحي بالاختلاف مع الفراء في ضبط لقب الشاعر، واسمه شَأْسُ بْنُ نَهَار بن أَسْوَد، وكان ابْنَ أُخْتِ المُثَقِّبِ العَبْدِيّ (الثعالبي، 1997م: 124)، ونصت بعض المراجع أنه بكسر الزاي (الجوهري، 1987م: 4/ 1554)، وأخرى أجازت فتح الزاي وكسرها (السيوطي، 1998م: 2/ 378، ابن منظور،

1414هـ: 10/ 223)، وما نميلُ إليه أن ما جاء على زنة اسم المفعول (المُمَزَّق) هو شَأْسُ بْنُ نَهَارٍ الْعَبْدِيّ، وهو ما أَقرَّه الفراء، وما جاء على اسم الفاعل (المُمَزِّق) هو المُمَزِّق الحضرمي، وابنه عباد بن الممزّق، ويُعرَفُ بالمُحَرِّق، وله أشعارٌ كثيرةٌ، وهو القائل:

أَنَا المُحَرِّقُ أعْرَاضَ اللِّئَامِ كَمَا كَانَ المُمَزِّقُ أَعْرَاضَ اللِّئَامِ أَبِي

كما أشار إلى ذلك صاحب المؤتلف والمختلف (الآمدي، 1991م: 244)، وإنْ وجدنا نصًّا في شرح شواهد المغني يوحي بالتوافق، جاء فيه: "قال أبو عُبَيْدَةَ: هذا بيتٌ تمثلَ به شاعرٌ من عبد القيس جاهلي يقال له المُمَزِّق، وإنما سُمِّيَ مُمَزِّقًا لبيته هذا. وقال الفرّاء: المُمَزِّقُ أيضًا" (السيوطي، 1966م: 2/ 681).

(ذو الثُّدَيَّة، ذو اليُدَيَّة):

فِي حَدِيث النبي – عَلَيْهِ السَّلَام – فِي ذِي الثُّدَيَّةِ الْمَقْتُولِ بالنهروان: "أَنه مُودَنُ الْيَد أَو مُثْدَنُ الْيَدِ أَو مخدَجُ الْيَدِ" أورد أبو عُبَيْدٍ أن الفراء قال: "إِنَّمَا قيل ذُو الثديّة، فأدخلت الْهَاء فِيهَا، وَإِنَّمَا هِيَ تَصْغِير ثَدْي، والثديُ ذَكَرٌ؛ لِأَنَّهَا كَأَنَّهَا بَقِيَّة ثدي قد ذهب أَكْثَره فقلّلها، كَمَا قَالُوا: لُحَيْمَة وشُحَيْمَة، فأنث على هَذَا التَّأْوِيل. وَقَالَ بَعضهم: يَقُول: ذُو اليُدَيّة. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا أرى الأَصْل كَانَ إِلَّا هَذَا، وَلَكِن الْأَحَادِيث كلهَا تَتَابَعَت بالثاء ذُو الثُّدَية" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 444– 446). فالفراء يذهب إلى أن التصغير للقب المقتول في معركة النهروان لم يقع لأنه كان صاحب ثدي، فـ (الثدي) اسم مذكر على وزن (فَعْل)، وتصغيره (ثُدَيٌّ) على وزن (فُعَيْل)، فلا تلحقه التاء المربوطة، وإنما وقع التصغير؛ لأن يَدَهُ فيها ما شابه بَضْعًا من ثدي المرأة، فأُنِّثَتْ وأُجرِيتْ مجرى المؤنث في التصغير؛ فلحقتها التاء المربوطة، وجاءت على وزن (فُعَيْلَة)، ويقوي ذلك ما ورد من حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – في وصف ذي الثدية: "وَآيَة ذَلِك أَن فيهم رجلًا أسودَ إِحْدَى عَضدَيْهِ مثل ثدي الْمَرْأَة، وَمثل الْبَضْعَة يَدَّرِدُ" (عمدة القارئ، العيني، ب. ت: 15/ 230)، وذكر الفراء أن من رواة الحديث من يقول: (ذو اليُدَيَّة) على أنها تصغير لـ (يَد)، ولا نرى أيَّ تعارض في أن تجتمع هاتان الصفتان في مسمًّى واحد، فيقال: ذو اليُدَيَّة؛ من جهة أنَّ إحدى يديه مُخْدَجَةٌ، كما ورد في الحديث الذي أورده أبو عُبَيْدٍ آنفًا، ويقال: ذو الثُّدَيَّة؛ من جهة أنَّ "في يده مثل ثَدْيِ المرأة، على رأسِهِ حَلَمَةٌ مثلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عليه شُعَيْرَاتٌ مثلُ سِبالةِ السِّنَّور" (أبو داود، 2009م: 7/ 149)، فتكون له يد مُخْدَجَةٌ، وفي هذه اليد أو الأخرى ما يشبه ثدي المرأة، وهو ما ذهب إليه أبو عُبَيْدٍ بقوله: "وَلَا أرى الأَصْلَ كَانَ إِلَّا هَذَا، وَلَكِنِ الْأَحَادِيثُ كلُّهَا تَتَابَعَتْ بالثاءِ ذُو الثُّدَيَّة".

(مَقْشوّ):

في سياق ذكر قَيْلَةَ بنتِ مَخْرَمَة التميمية لخبر وصولها إلى المدينة، ووصفها هيئة جلوس النبيّ – عليه الصلاة والسلام –، قالت: "نظرتُ فَإِذا رَسُولُ اللهِ – عَلَيْهِ السَّلَام – قَاعدٌ القُرفُصاءَ، عَلَيْهِ أسمالٌ مُلَيَّتَيْنِ، وَمَعَهُ عُسَيِّبُ نَخْلَةٍ مَقْشوٌّ"، ثم شرع أبو عُبَيْدٍ في شرح مفردات الحديث، فقال: "فإنّ القُرْفُصَاءَ جِلْسَةُ المُحْتَبِي إِلَّا أنّهُ لَا يَحْتَبِي بِثَوْبٍ، وَلَكِنْ يَجْعَلُ يَدَيْهِ مَكَانَ الثَّوْبِ. وَأما الأسمالُ فَإِنَّهَا الْأَخْلَاقُ وَالْوَاحدُ مِنْهَا: سَمَلٌ وَيُقَالُ: قد سَمَلَ الثَّوْبُ وأَسْمَلَ، لُغَتَانِ. والعُسَيِّبُ: جريدُ النّخْلِ. والمَقْشُوُّ: المَقْشُورُ، قَالَ الْفراءُ: يُقَالُ: قَشَوْتُ وجهَهُ أَيْ قَشَرْتُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ أنّه دُخِلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَأْكُلُ لِيَاءً مُقَشًّى" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 57)، وفي معنى (قَشَا) نجد معنى إزالة القشرة، وهذا ما نجده في المعاجم، فقد جاء في العين: "قَشَوْتُ القضيبَ: خَرَطْتَهُ" (الفراهيدي، ب. ت: 5/ 183)، وجاء في أساس البلاغة: "وقَشَوْتُ العصا: لَحَوْتُهَا" (الزمخشري، 1998م: 2/ 79)، وهو ما يذهب إليه أبو عُبَيْدٍ عندما استشهد بحديث معاوية أنّه دخل عَلَى النبيّ – عَلَيْهِ السَّلَام –، وَهُوَ يَأْكُلُ لِيَاءً مُقَشًّى، إلا أننا نجد أن المعنى في الحديثين اتفقا في الدلالة على معنى الإزالة، واختلفا فيما يزال، ففي حديث معاوية نجد المعنى إزالة القشرة، وهذا واضحٌ جليٌّ في اللياء التي تغطيها قشرة، أما في حديث قَيْلَة فما يزال هو الورق، وليس القشرة، بدليل ما أورده أبو عُبَيْدَةَ في موضع آخر من كتابه: "وَمَعَهُ عُسَيِّبُ نَخْلَةٍ مَقْشُوٌّ غيرُ خُوصَتَيْنِ من أَعْلَاهُ" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 3/ 51، 52)، ولا أدلُّ على كلامنا من تفرقة أهل اللغة بين العسيب والجريد، فالعسيب ما نبت عليه الخُوص، وهو ورق النخل، والجريد ما تجرد عن الخُوص، فقد جاء في الصحاح: "والجريدُ: الذى يُجَرَّدُ عنه الخُوصُ. ولا يسمَّى جَريدًا مادام عليه الخُوصُ، وإنما يسمَّى سَعَفًا، الواحدةُ جريدةٌ" (الجوهري، 1987م: 2/ 455)، وفي الحديث استُعمِلت كلمة (عَسِيب) دون (جَرِيد).

(مُقَشًّى):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ حَدِيث مُعَاوِيَة بن أبي سُفْيَان – رضي الله عنه – أَنه دخل على الرسول – صلى الله عليه وسلم – "وَهُوَ يَأْكُلُ لِيَاءً مُقَشًّى"، ثم جاء بتفسير الفراء للفظة (مُقَشًّى)، فقال: "قَالَ

الْفراء: المُقَشَّى هُوَ المُقَشَّرُ يُقَالُ مِنْهُ: قد قَشَوْتُ العُوْدَ وَغَيرَهُ إِذا قَشَرْتُهُ فَهُوَ مَقْشُوٌّ وقَشَّيْتُهُ فَهُوَ مُقَشىً"، ثم فسَّر معنى لفظة (لِيَاءً) فقال: "واللِّيَاءُ شَيْءٌ يُؤْكَلُ مثلُ الحِمَّصِ أَو نَحْوِهِ، وَهُوَ شَدِيدُ الْبيَاض" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 4/ 292، 293)، ولو تأملنا كلام الفراء لوجدنا الفعل الثلاثي (قشا يَقْشُو) يزاد بتضعيف العين (قَشَّى)، وتكون دلالته عندها على الإزالة، تقول: قَشَّيْتُ العُودَ، إذا أزلت قشره، واسم المفعول منه (مُقَشَّى)، فله هنا معنى خاص، وهو إزالة القشرة، وهذا المعنى اختصَّ به في هذا الحديث دون معناه في حديث قيلةَ بنتِ مَخْرَمَة السابق.

المبحث الثاني
آراء الفراء المتعلِّقة بلغة الكلمة

(حِبْرُ، حَبْر):

وفي سياق وصف هيئة من يخرج من النار من المسلمين، أورد أَبُو عُبَيْدٍ حديث النبي – عَلَيْهِ السَّلَام –: "أَنه يخرجُ من النَّارِ رَجُلٌ قد ذهب حِبْرُهُ وسِبْرُهُ"، وأورد أن معنَى (حِبْرُ) عند أهل اللغة هو الْجمال والبهاء، وأورد أيضًا اختلافهم في فتح الحاء وكسرها، وأعقب ذلك بما يدل على ترجيحه للفتح بقوله: "وَهُوَ عِنْدِي بالحَبْر أشبه؛ لِأَنَّهُ مصدر من حبرته حَبرًا أَي حسنته... وَهُوَ مَأْخُوذ عِنْدِي من التَّحْبِيْرِ وَحسن الْخط والمنطق"، ثم تعرض لمفرد الأحبار في قوله تعالى: "مِنَ الأَحْبَارِ والرُّهْبَانِ"، وبيَّن أن الْفُقَهَاء يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فبعضهم يَقُول: حَبْرٌ وَبَعْضهمْ يقول: حِبْر، ثم أورد أنها عند الفراء (حِبْرٌ) بالكسر، وهي عنده صفة للعالِم، وعلل ذلك بقوله: "وإِنَّمَا قيل: كَعْب الحبر لمَكَان هَذَا الحِبْرِ الَّذِي يكْتب بِهِ؛ وَذَلِكَ أَنه كَانَ صَاحب كتب" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 1/ 86، 87). والناظر في مادة (حَبَرَ) يجدها دالة على أصل واحد، وَهُوَ الْأَثَرُ فِي حُسْنٍ وَبَهَاء، ثُمَّ يَتَشَعَّبُ هَذَا فَيُقَالُ لِلَّذِي يُكْتَبُ بِهِ حِبْرٌ، وَلِلَّذِي يَكْتُبُ بِالْحِبْرِ حِبْرٌ وَحَبْرٌ، وَهُوَ الْعَالِمُ، وَجَمْعُهُ أَحْبَارٌ (ابن فارس، 1979م: 2/ 127)، وعليه يمكننا أن نقول إن الحِبْر يكون اسمًا لما يكتب به، فسمي العالِم حِبْرًا من باب تسمية الشيء بأداته؛ وهذا من معنى قول الفراء السابق، أما الحَبْر، ويراد به أيضًا العالِم؛ فسُمِّي كذلك لما عليه من جمال العلم وحسنه وبهائه، ونرى أن الحَبْر

بالفتح أوسع دلالة وأعم في المعنى؛ وذلك لأنه من حَبَرَ العلم بمعنى قيده بحَبْره وعلمه وعمل به، فكانوا بذلك من العلماء الذين استحقوا أن يجعلهم الله شهداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾(المائدة: 44).

(يُعْرِب، يُعَرِّب):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيثٍ للنبي – عَلَيْهِ السَّلَام – قال فيه: "الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لسانُها والبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا"، وأورد أن رواية الحديث (يُعْرِبُ) بالتخفيف، وأن الفراء رواها (يُعَرِّبُ) بِالتَّشْدِيدِ، وقال: "عَرَّبْتُ عَن الْقَوْمِ إِذا تكلَّمْتُ عَنْهُمْ واحْتَجَجْتُ لَهُمْ" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 2/ 162-163)، قال صاحب التهذيب: "الْإِعْرَابُ والتعريبُ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِبَانَةُ. يُقَال: أَعْرَبَ عَنهُ لسانُهُ وعَرَّبَ أَيْ أَبَانَ وأَفْصَحَ" (الأزهري، 2001م: 2/ 219)، وقد نُقِلَ أن أكثر أهل اللغة أجمعوا على أن كِلَا الْقَوْلَيْنِ لُغَتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ، بِمَعْنَى الإبانة والإيضاح (شرح السنة، البغوي، 1983م: 9/ 30، ابن منظور، 1414هـ: 1/ 588)، ونحن نرى أن الحديث هنا جاء على فعلين متعديين بوزنين مختلفين، فالأول على وزن (أَفْعَلَ)، والثاني على وزن (فَعَّلَ)، وظاهر النص أن اللفظين لغتان مشتركتان في المعنى، ولا وجود لاختلاف دلالي بين التعديتين، ويقوّي ذلك قول سيبويه: " وقالوا: أَسْقَيْتُهُ في معنى سَقَّيْتُهُ، فدخلت على فَعَّلْتُ كما تدخل فَعَّلْتُ عليها، يعني في فَرَّحْتُ ونحوها" (سيبويه، 1988م: 4/ 58).

(رُبِّيَّة، رُبْيَة):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ فِي حَدِيث للرسول – عَلَيْهِ السَّلَام – فِي صلح أهل نَجْرَان: "أَن لَيْسَ عَلَيْهِم رُبِّيَّةٌ وَلَا دَمٌ"، وقال: "هَكَذَا الحَدِيث بتَشْديد الْبَاء وَالْيَاء"، وذَكَرَ مخالفةَ الفراء، "قَالَ الْفراء: إِنَّمَا هِيَ رُبْيَة مُخَفَّفَة... وَمثل رُبْيَةٍ من الرِّبَا، حُبْيَة من الاحتباءِ، سَماعٌ من الْعَرَب"، ثم فسَّر أبو عُبَيْدٍ كلامَ الفراء بقوله: "يَعْنِي أَنهم تكلمُوا بهما بِالْيَاءِ فَقَالُوا: رُبْيَةٌ وحُبْيَةٌ وَلم يَقُولُوا: حُبْوَةٌ ورُبْوَةٌ وأصلُهما الْوَاوُ من الحَبْوَةِ والرَّبْوَة"، ثم أبان أن مراد الحديث أن الرسول – عليه السلام – "أَسْقَطَ عَنْهُمْ كلَّ دَمٍ كَانُوا يُطْلبُونَ بِهِ وكلَّ رِبًا كَانَ عَلَيْهِم إِلَّا رُؤُوسَ الْأَمْوَالِ فَإِنَّهُم يردونها" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 236- 237)، فظاهر نصّ أبي عُبَيْدَة أن في (ربية) وجهين عند العرب، الوجه الأول: (رُبِّيَّة) بضم الراء وتَشْديد الْبَاء وَالْيَاء، والوجه الثاني: (رُبْيَة) بضم الراء وسكون الباء وفتح الياء، وهو قول الفراء وأتى لها بنظيرها (حُبْيَة)، مستندًا في قوله إلى السماع من العرب، فإنهم تكلموا بها

ولم يقولوا: (رُبْوَة)، و(حُبْوَة)، وإن كان أصلهما واوًا، وردَّ ابن الأثير (رُبِّيَّةٌ) بتَشْديد الْبَاء وَالْيَاء، فقال: "الرُّبْيَةُ مخفَّفة لُغَة فِي الرِّبا، والقياسُ رُبْوَةٌ، وَالَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ رُبِّيَّة؛ بِالتَّشْدِيدِ، وَلَمْ يُعْرف فِي اللُّغَةِ" (ابن الأثير، 1979م: 1/ 192)، وردُّ ابنِ الأثير مردودٌ؛ لأن (رُبِّيَّة) يأتي وزنها على (فُعُّولَة) فـ (رُبِّيَّةٌ) من (رَبَوْتُ)، وأصلُها: (رُبُّووَة)، فاجتمع في الكلمة واوان: الأولى واو المدِّ، والثانيةُ لامُ الكلمةِ، فَقُلِبَتْ لامُ الكلمةِ ياءً تخفيفًا فصار (رُبُّوْيَة)، فاجتمع الواو الساكنة مع الياء، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثم أُدْغِمَتْ في الياء الثانية، وكُسِرَت الراءُ لتجانُسِ الياء بعدها لتصبح (رُبِّيَّةٌ)، شأنها في ذلك شأن (ذُرِّيَّة) المشتقة من (ذَرَوْتُ)، التي أصلها (ذُرُّويَة) فأبدلت الواو الأولى ياء، ثم أُدْغِمَت مع الياء بعدها، ثم كُسِرَتْ الراء لتناسب الياء فصارت (ذُرِّيَّةً) (السمين، ب. ت: 2/ 102)، وهو من باب قياس المثيل على المثيل.

(فَحْمَة الْعشَاء – قَحْمَة الْعشَاء):

أورد أَبو عُبَيْدٍ: حَدِيثًا عن النَّبِي – عَلَيْهِ السَّلَام – في سياق إرشاده للمسلمين إلى تجنب السير أول الليل، ونص الحديث: "ضُمُّوا فَوَاشِيَكُمْ حتى تذهبَ فَحْمَةُ العِشاء"، ثم ذكر خلافًا في كلمة (فَحْمَة)، التي يرويها بعضهم (قَحْمَة)، ثم ابتدر بتفسير كلمة (الفواشي) التي عنت "كل شَيْء منتشر من المَال مثل الْغنمِ السَّائِمَةِ وَالْإِبِلِ وَغَيرِهَا"، وأردف بتفسير (فَحْمَة العِشَاء)، وتعني في نصه: "شدَّة سَوادِ اللَّيْلِ وظلمتِهِ، وَإِنَّمَا يكونُ ذَلِك فِي أَولِهِ حَتَّى إِذا سَكَنَ فورُهُ قَلَّتِ الظلمَة"، ثم أورد قول الفراء في تفسير الكلمة في سياق الحديث "لا تسيروا فِي أَوله حِين تَفُورَ الظلمَةُ، وَلَكِن أمْهَلوا حَتَّى تسكنَ ذَلِك وتعتدلَ الظلمَةُ، ثُمَّ سِيرُوا" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 240– 241). ونبدأ بلغة الكلمة بحسب ورودها في الحديث الشريف فنذكر خلافًا لم يورده أبو عُبَيْدٍ في كلمة (فَوَاشِيَكُمْ) إذ يرويه بعضهم (مَوَاشِيَكُمْ)، بمعنى "الْإِبِل والغَنَم، وَالْبَقر" (الأزهري، 2001م: 7/ 108). وإذا علمنا أن هناك حديثًا آخر في الباب نفسه يدعو إلى منع الصبيان من الخروج في الوقت ذاته، ونصه "إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ" (النووي، 1392هـ: 13/ 184)، علمنا أن كلمة (فَوَاشِيَكُمْ) أنسب للسياق؛ لأنها أعم وأشمل، فهي تشمل الصبيان والمواشي، ثم نُثَنِّي بكلمة (فَحْمَة) التي ذُكِر خلافٌ في روايتها، فقد رواها (قَحْمَة) بالقاف عيسى بن عمر (الصفدي، 1987م: 1/ 417)، ومعناها "كُلُّ شَاقٍّ صَعْب مِنَ الأُمور" (ابن منظور، 1414هـ: 12/ 463)، وقد رَدَّ صاحبُ كتاب تصحيفات المحدثين روايتها بالقاف، وعدها تصحيفًا، وأثبتها بالفاء (فَحْمَة) وحدد وقتها بقوله:

"إنما الفحمة فِي القيظ أول اللَّيْل، وَلَيْسَت لِليْل الشتاءِ فَحْمَة؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَّ فِيهِ فتحبِسُهم، وإنما يُفحمون إِذا أَقاموا فَحمة العشاءِ؛ ليَسكُن عَنْهُم الْحر، ويَبْرُدَ اللَّيْل، ثُمَّ يَسِيرُونَ ليلتهم (العسكري، 1402هـ: 1/ 196). ونلاحظ أنه حدد وقت (فَحْمَة) بالقيظ لشدة الحر، وهنا يتفق المعنى المعجمي لـ (فَحْمَة) مع ما قاله العسكري، فيكون معنى القحمة شدة حره وقسوته، وهذا يناسب سياق الحديث.

(النَّجَس، النِّجس):

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ – عَلَيْهِ السَّلَام – أَنه كَانَ إِذا دخل الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بكَ من الرِّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ المُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. قَوْله: الرِّجْس النَّجِس زعم الْفراء أَنهم إِذا بدأوا بِالنَّجسِ وَلم يذكرُوا الرجس فتحُوا النُّون وَالْجِيم وَإِذا بدأوا بالرِّجْس ثمَّ أتبعوه النَّجْس كسروا النُّون" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 3/ 191– 192). فالحديث هنا عن التأثر الصوتي الذي يحدث بين كلمتين تتأثر فيه الكلمة الثانية بالكلمة الأولى فتتابعها في الحركات من غير أن يؤدي ذلك إلى الاختلاف في المعنى، وقيل في تعريفها بأنها: "ظاهرة صوتية تحدث نتيجة تأثير صوت في صوت آخر يجاوره في مستوى الحركة فيتماثلان في النطق، وتحدث بين الحركات (الصوائت القصار) المتباينة في كلمة واحدة غالبًا أو كلمتين، فيتأثر أحدهما بالآخر؛ فيؤدي ذلك إلى حدوث انسجام صوتي بين الأصوات القصيرة" (النجدي، اللهجات العربية في التراث، 1983م: 1/ 143)، فالفراء يقصر حركة (نَجَس) بفتح النون والجيم في حال انفرادها عن (رِجْس)، فنجده في معانيه في قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ}(التوبة: 28) يقول: لا تَكاد العرب تَقُولُ: نَجِسٌ إلا وقبلها رِجْس. فإذا أفردوها قالوا: (نَجَس) لا غير" (الفراء، ب. ت: 1/ 430)، أما إذا أردفوها لـ (رِجْسٍ)، قالوا: (رِجْسٌ نِجْسٌ) بكسر فسكون إتباعًا، ونراه من ظاهر النص يذهب إلى أن الإتباع مقصور على (رِجْسٌ نِجْسٌ) بالكسر فالسكون فحسب، وهذا ما نردُّهُ بالذهاب إلى أن الإتباع يكون في كل الحركات، فقد جاء في المحكم: "الرِّجْس: القذر وَرجل مَرْجُوس، ورِجْس نِجْس، ورَجِس نَجِس، قَالَ ابْن دُرَيْد: وأحسبهم قد قَالُوا: رَجَس نَجَس" (ابن سيده، 2000م: 7/ 268).

(المغافير، المغاثير):

في سياق ذكر غيرة بعض نساء الرسول – صلى الله عليه وسلم – من إحدى نسائه، أورد أبو عُبَيْدٍ من حَدِيثٍ: "فتواصت ثِنْتَانِ من أَزوَاجه، وَلم يسمِّهما، إذا دخل عَلَيْهِمَا أَنْ تقولا: مَا ريحُ المغافير؟ أكلتَ مَغَافِير؟ قَالَ: فَلَمَّا قَالَتَا ذَلِك لَهُ ترك الشَّرَابَ الَّذِي كَانَ يشربُهُ"، وبيَّن أبو عُبَيْدٍ معنى المغافير بأنه "شَيْء شَبيه بالصمغ يكون فِي الرمْث وَشَجر، فِيهِ حلاوة"، ثم أورد قول الفراء بأن "فِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: المغاثيرُ بالثاء، قَالَ: وَهَذَا مثل قَوْلهم في القبر: جَدَث وجَدَف، وكقولهم: ثُوم وفُوم، وَمَا أشبهه فِي الْكَلَام مِمَّا تدخل فِيهِ الْفَاء على الثَّاء والثاء على الْفَاء" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 2/ 256)، فالفراء يذكر أن (المغاثير) لغة في (المغافير)، ونراه في معانيه يعيِّنُ أهلَ هذه اللغة بقوله: "وسمعتُ كثيرًا من بني أسد يسمّي المغافير المغاثير" (الفراء، ب. ت: 1/ 41).

(الصُّفْن):

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فِي حَدِيث عُمَر – رَضِيَ الله عَنْهُ –: "لَئِنْ بقيتُ لَأُسَوِّيَنَّ بَين النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَ الرَّاعِيَ حَقُّهُ فِي صُفْنِهِ لم يعرقْ فِيهِ جبينُهُ. قَالَ أَبُو عَمْرو: الصُّفْنُ خَرِيطةٌ يكونُ لِلرَّاعِي فِيهَا طَعَامُهُ وزِنادُهُ وَمَا يحْتَاج إِلَيْهِ وَقَالَ الْفراء: هُوَ شَيْءٌ مثلُ الرَّكْوَةِ يُتوضأ فِيهِ... قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَقَالَ صَخْر الْهُذَلِيّ يصف مَاء ورده:

فَخَضْخَضْتُ صُفْني فِي جَمِّه ... خِيَاضَ المُدابرِ قِدحًا عَطُوفَا

وَقَالَ أَبُو دؤاد الْإِيَادِي يصف مَاءَ وِرْدِهِ:

هَرَقْتُ فِي حَوْضِهِ صُفْنًا لِيَشْرَبَهُ ... فِي دَاثِرٍ خَلَقِ الأَعْضَادِ أَهْدَامِ

وَقد يُمكن أَن يكون مَا قَالَ أَبُو عَمْرو وَالْفراء جَمِيعًا، أَن يكونَ يسْتَعْمل الصفن فِي هَذَا وَفِي هَذَا وَقد سَمِعتُ من يَقُولُ هُوَ الصَّفنُ بِفَتْح الصَّاد، وَهِي الصَّفنةُ أَيْضًا بالتأنيث" (أبو عُبَيْدٍ، 1964م: 1/ 240– 241). ودلالة كلمة (صَفَنَ) في أصل وضعها على معنيين متباينين، أحدهما: نوعٌ من القيام والاصطفاف، فالصُّفُونُ "أَنْ يَقُومَ الْفَرَسُ عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمَ وَيَرْفَعَ الرَّابِعَةَ، إِلَّا أَنَّهُ يَنَالُ بِطَرَفِ سُنْبُكِهَا الْأَرْضَ، والصَّافِنُ: الَّذِي يَصُفُّ قَدَمَيْهِ. وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: "قُمْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ – صُفُونًا" (أحمد بن فارس، 1979م: 3/ 291)، والآخر: ما وَعَى وحَوَى، أو كما نصَّ ابن فارس: "وِعَاءٌ مِنَ الْأَوْعِيَةِ" (أحمد بن فارس، 1979م: 3/ 291)، ومن ذلك كلمة (الصُّفْنُ) بضم الصاد وفتحها، وهي مدار بحثنا، فمعناها ما حوى شيئًا؛ لذا نجدهم يختلفون في بيان ما يُحْوَى، فمنهم من يفسرها بوعاءٍ يحوي الطَّعَامَ وَمَا يحْتَاج إِلَيْهِ الراعي، وهو قول أبي عمرو الشيباني كما نص على ذلك أبو عُبَيْدٍ، ومنهم من يفسرها بوعاءٍ يحوي الماءَ، وهو قول

الفراء، وجمع أبو عُبَيْدٍ بين القولين بأن جعله لما يسْتَعْمل لحمل الطعام والشراب معًا. ونحن نجد في كتب أهل اللغة ما يقوي قول الفراء، فقد جاء في معجم العين أن "الصُّفنة دلوٌ صغيرٌ له حلقةٌ على حده، فإذا عظمت فاسمها الصُّفن" (العين، الفراهيدي، ب. ت: 7/ 134)، وما رُوِيَ من قصة هاشم بن حرملة أنه "خرج غازيًا، فلما كان في بلاد جُشم بن بكر ابن هوازن، نزل فأخذ صُفْنته، ويقال صُفْنه، وخلا لحاجته بين الشجر..." (التعازي، المبرد، ب. ت: 131)، ومن لطيف الإشارة في أن الأصل استعمال (الصُّفْنُ) لحمل الماء، ولكنه قد يستعمل للأكل عليه فقط ما ورد في جمهرة اللغة من أن "الصُّفْنَة شَبيهَة بالسُّفْرَة لَهَا عُرًى يُستقى بهَا المَاء ويؤكل عَلَيْه (جمهرة اللغة، ابن دريد، 1987م: 2/ 892).

(آل حَم، الحَوَامِيم):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ حَدِيثًا عن عبد الله ولم يُعَيِّنْهُ، وعند البحث وجدناه يريدُ عبدَ الله بْنَ مسعود – رضي الله عنه – (ابن ماجه، 2009م: 1/ 72، التُّوربِشْتي، 2008م: 3/ 902)، والحديثُ نصُّهُ: "إذا وقعْتُ فِي آل حم وقعْتُ فِي روضاتٍ دمثاتٍ أَتَأَنَّقُ فِيهِنَّ" ثم أورد قولَ الفراء: "آل حم إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: آل فلَان وَآل فلَان، كَأَنَّهُ نسبَ السُّورَةَ كلَّهَا إِلَى حم، وَأما قَولُ الْعَامَّة: الحوامِيم، فَلَيْسَ من كَلَامِ الْعَرَب، ألم تسمعْ قَوْلَ الْكُمَيْتِ:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ"

ثم فسَّر الحديثَ بقوله: "أما قَولُ عبد الله فِي الروضات فَإِنَّهَا الْبِقَاعُ الَّتِي تكونُ فِيهَا صنوفُ النَّبَاتِ من رياحينِ الْبَادِيَةِ وَغيرِ ذَلِك، وَيكونُ فِيهَا أَنْوَاعُ النُّور والزهر، فَشبَّهَ حُسْنَهُنَّ بآلِ حم. وَقَوله: أتأنقُ فِيهِنَّ يَعْنِي أتتبّعُ محاسِنَهُنَّ، وَمِنْه قيل: منظرٌ أنِيقٌ إِذا كَانَ حَسَنًا مُعْجبًا" (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 4/ 93، 94). وعند تتبعنا هذه المسألة وجدناها على أقوال:

الأول: مَنْ جَمَعَهَا على آل حم، وأنكر غير هذا الجمع، ورآه من تحريف الرواة الأعاجم، وعلى رأسهم الفراء، وتابعه في ذلك – ممن وقفنا على آرائهم – السمين الحلبي (ب. ت: 9/ 451)، والحريري (1998م: 22)، وابن الجوزي (1422هـ: 4/ 29)، وفي الصحاح أن الفراء قال: "وأما قول العامة الحواميم، فليس من كلام العرب" (الجوهري، 1987م: 5/ 1907).

الثاني: مَنْ جَمَعَهَا على الحواميم، ولم ينكر غير هذا الجمع، ومنهم: أبو عُبَيْدَةَ (القرطبي، 1964م: 13/ 89)، وأبو حيان الأندلسيّ (1420هـ: 9/ 231).

الثالث: مَنْ رَدَّ الجَمْعَيْنِ، وجَمَعَهَا على ذوات حم: وهو الجوهريُّ الذي ذهب إلى أنها جُمِعت على غير القياس، والصواب أن تُجْمَعَ بذواتٍ وتضاف إلى واحد، فيقال: ذواتُ حم (الجوهري،

1987م: 5/ 1974). ونحن نميل في هذه المسألة إلى عدم منع الجمع على (الحواميم)؛ لأننا إذا نظرنا إلى الأحاديث الشريفة في هذا الشأن وجدناها أتت بالجمع على (حواميم)، والاحتجاج بالحديث في المسائل اللغوية لا خلاف فيه بين أهل اللغة، والمعاجم اللغوية، مذ أنشئت، اتخذت من الأحاديث الشريفة مصدرًا أساسيًّا لها، وهي في ذلك حجةٌ على مَنْ منع ذلك، ومن ذلك ما أخرجه صاحب كتاب الفردوس بمأثور الخطاب "عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: الحَوَامِيمُ رَوْضَةٌ من رياضِ الجنة" (الديلمي، 1986م: 2/ 160)، وكذلك ما ورد في كتاب شُعَب الإيمان الخليل بن مُرَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ تَبَارَكَ، وَحم السَّجْدَةِ وَقَالَ: الْحَوَامِيمُ سَبْعٌ، وَأَبْوَابُ جَهَنَّمَ سَبْعٌ تَجِيءُ كُلُّ حم مِنْهَا تَقِفُ عَلَى بَابٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ فَتَقُولُ: اللهُمَّ لَا تُدْخِلْ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِي وَيَقْرَؤُنِي" (البيهقي، 2003م: 4/ 105)، ومنها أيضًا قولُ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – : "الْحَوَامِيمُ دِيبَاجُ الْقُرْآنِ" (البيهقي، 2003م: 4/ 100)، وجاء في جامع الأحاديث عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأْ الحَوَامِيمَ" (السيوطي، ب. ت: 20/ 383).

(السَّحْر، السُّحْر):

أورد أَبُو عُبَيْدٍ حديث أم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها– في مرض موت الرسول– صلى الله عليه وسلَّم– قولها: "تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّه– صلى اللَّه عَلَيْهِ وَسلَّم– بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي وحَاقِنَتِي وذَاقِنَتِي"، ثم فسَّر السَّحْر بأنه "مَا تعلق بالحُلْقُوم"، وفسَّر الحاقنة بـ "النُّقْرةُ الَّتِي بَيْنَ التُّرْقُوَةِ وحَبْلِ العَاتِقِ"، و والذَّاقِنَةُ بـ "طرف الْحُلْقُوم"، ثم ذكر خلافًا بين أبي عُبَيْدَةَ والفراءِ في ضبط السّحْر، فأبو عُبَيْدَةَ يراها بفتح السين (السَّحْر)، والفراء يقول بضمها (السُّحْر) مع اتفاقهما على سكون الحاء (أبو عُبَيْدٍ، 1964: 4/ 321، 322). ولا نراهما إلا لغتين عن العرب، فقد وجدنا في العين: "والسَّحْرُ والسُّحْرُ: الرِّئَةُ في البَطْنِ بما اشتَمَلتْ، وما تَعَلَّقَ بالحُلْقُومِ" (الفراهيدي، ب. ت: 3/ 136)، وكذلك وجدناه في شرح هذا الحديث عند النووي في شرحه لصحيح مسلم: "السَّحْرُ بِفَتْحِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمِّهَا وَإِسْكَانِ الْحَاءِ وَهِيَ الرِّئَةُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا" (النووي، 1392هـ: 15/ 208)، والمعنى على العموم أن الرسول– صلى الله عليه وسلم– توفي وهو مستند إلى صدر السيدة عائشة– رضي الله عنها–.

الْخَاتِمَةُ والنتائجُ

الحمدُ لله الأولِ بلا بداية، والآخرِ بلا نهاية، نحمدُهُ على كلِّ ما مَنَّ علينا من نِعَمٍ، ودفع عنا من نِقَم، فله الحمدُ في الأولى والآخرة، ثم الصلاة والسلام دائمًا أبدًا على خير من مشى على قَدَم، وأُمِرَتْ باتباعه الأُمم، سيدنا محمد وعلى أهل بيته وخيرة صحبه، أما بعدُ:

فإن من نِعَمِ الله علينا ومنِّهِ أن وفقنا إلى إكمال بحثنا الذي خلصنا فيه إلى التالي:

– عددُ أقوال الفراء التي أوردها أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلام في كتابه (غريب الحديث) ثمانيةٌ وعشرون قولًا اتسمت في أغلبها من حيث السَّرْد بإيجازٍ غيرِ مخلٍّ، نرى أبا عُبَيْدٍ في كثير منها ينقلها عنه بدون ردٍّ أو تعليقٍ.

– أقوالُ الفراء في هذه الدراسة اقتصر ذكرُها على كتاب (غريب الحديث) دون كتب الفراء التي بين أيدينا عدا مسألتين وجدناهما في كتابه (معاني القرآن)، ولعله يكون قد سمعها عنه مباشرةً، أو وجدها في كتبه التي لم تصلْنا.

– أن بعض كلمات غريب الحديث في مسائل البحث جاء أصحابها بمعانيها بعيدًا عن سياقاتها التي جاءت فيها، الأمر الذي يجعلنا نقول إن معانيها لديهم لم تكن تفسيرًا للكلمة في سياق الحديث وإنما تفسيرهم تفسيرًا معجميًا بعيد عن مواقعها السياقية في الأحاديث، كما في قول الفراء في تفسير (النَّخَة).

– أن أبا عبيدة اعتنى بألفاظ غريب الحديث وأولاها عنايةً واهتمامًا، واجتهد في معرفة تفسيرها من أهل العلم وبيان معانيها مما أكسب الألفاظ ثراءً لغويًا ضمن سياق الأحاديث التي وردت فيها.

– أن اكتساب الألفاظ للمعاني الدقيقة من خلال سياقاتها التي وردت فيها يدفعنا إلى القول بتقييد الترادف بما ورد في كتب المعاجم.

– أن أبا عبيد كثيرًا ما يذكر الآراء من غير ترجيح، حتى وإن تعددت اختلافًا أو اتفاقًا.

– قلة استشهاده بالقرآن الكريم على رأيه أو رأي غيره في تفسير ألفاظ الأحاديث.

الْمَصَادِرُ والْمَرَاجِعُ

الآمدي، أبو القاسم، الحسن بن بشر، (370هـ)، ***المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم***، تح: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، 1411هـ – 1991م.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، (606هـ)، ***النهاية في غريب الحديث والأثر***، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ – 1979م.

أحمد بن فارس، أبو الحسين، بن زكريا بن محمد بن حبيب، (395هـ)، ***مجمل اللغة***، ط2، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ – 1986م.

أحمد بن فارس، أبو الحسين، بن زكريا بن محمد بن حبيب، (395هـ)، ***معجم مقاييس اللغة***، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

أحمد بن فارس، أبو الحسين، بن زكريا بن محمد بن حبيب، (395هـ)، ***معجم مقاييس اللغة***، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1420هـ – 1999م.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الهروي، (370هـ)، ***تهذيب اللغة***، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الهروي، (370هـ)، ***الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي***، تح: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، ب. ت.

الاستراباذي، رضي الدين، محمد بن الحسن النحوي، (686هـ)، ***شرح الرضي على الكافية***، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1395هـ – 1975م.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عُبَيْدِ الله الأنصاري، (577هـ)، ***نزهة الألباء في طبقات الأدباء***، ط3، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ - 1985م.

البغوي، أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، (516هـ)، ***شرح السنة***، ط2، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، 1403هـ - 1983م.

البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين، (458هـ)، ***الجامع لشعب الإيمان***، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، 1423هـ - 2003م.

الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (279هـ)، ***الجامع الكبير- سنن الترمذي***، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

التُّورِبِشْتِي، أبو عبد الله، شهاب الدين فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف، (661هـ)، ***الميسر في شرح مصابيح السنة***، ط2، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1429هـ - 2008م.

الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري، (429هـ)، ***لباب الآداب***، تح: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1997م.

الجندي، أحمد علم الدين، ***اللهجات العربية في التراث***، الدار العربية للكتاب، مصر، 1983م.

ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (597هـ)، ***زاد المسير في علم التفسير***، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ.

ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (597هـ)، ***غريب الحديث***، تح: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ-1985م.

الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الفارابي، (393هـ)، ***الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية***، ط4، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ - 1987م.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، (852هـ)، ***التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير***، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، 1416هـ - 1995م.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، (852هـ)، ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

الحريري، أبو محمد، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، (516هـ)، ***درة الغواص في أوهام الخواص***، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ-1998م.

أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، (745هـ)، ***البحر المحيط في التفسير***، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي، (745هـ)، ***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل***، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ب. ت.

الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (388هـ)، ***غريب الحديث***، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982م.

الخوارزمي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب البلخي، (387هـ)، ***مفاتيح العلوم***، ط2، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ب. ت.

الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، (463هـ)، ***تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها (المعروف بتاريخ بغداد)***، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422هـ - 2001م.

ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي، (681هـ)، ***وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان***، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، (275هـ)، ***سنن أبي داود***، تح: شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، 1430هـ - 2009م.

ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن الأزدي، (321هـ)، ***جمهرة اللغة***، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

الديلميّ، أبو شجاع، شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، الهمذاني، (509هـ)، ***الفردوس بمأثور الخطاب***، تح: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ - 1986م.

ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، (520هـ)، ***البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة***، ط2، تح: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1408هـ - 1988م.

الزُّبيديُّ، أبو بكر، محمد بن الحسن بن عُبَيْدِ الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي (379هـ)، ***طبقات النحويين واللغويين***، ط2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ب. ت.

الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، (538هـ)، ***أساس البلاغة***، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ - 1998م.

الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، (538هـ)، ***الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل***، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.

الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، (538هـ)، ***الفائق في غريب الحديث والأثر***، ط2، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ، لبنان، ب. ت.

سائد بَكْدَاش، ***أبو عُبَيْدٍ القاسم، أمام مجتهد، ومحدث فقيه، ولغوي بارع***، دار القلم، دمشق، 1411هـ - 1991م.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (756هـ)، ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ب. ت.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (180هـ)، ***الكتاب***، ط3، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ - 1988م.

ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل المرسي، (458هـ)، ***المحكم والمحيط الأعظم***، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (911هـ)، ***جامع الأحاديث***، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه، فريق من الباحثين بإشراف د علي جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: د حسن عباس زكي، ب. ت.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (911هـ)، ***شرح شواهد المغني***، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ - 1966م.

الصفدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك، (764هـ)، ***تصحيح التصحيف وتحرير التحريف***، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1407هـ - 1987م.

ابن الصلاح، أبو عمرو، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، (643هـ)، ***معرفة أنواع علوم الحديث***، تح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م.

الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، (310هـ)، ***جامع البيان في تأويل القرآن***، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م.

أبو عُبَيْدٍ، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، (224هـ)، ***غريب الحديث***، تح: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 1384هـ - 1964م.

العسكري، أبو أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل، (382هـ)، ***تصحيفات المحدثين***، تح: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1402هـ.

العيني، أبو محمد، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، (855هـ)، ***عمدة القاري شرح صحيح البخاري***، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب. ت.

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، (606هـ)، ***مفاتيح الغيب***، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.

الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، (207هـ)، ***معاني القرآن***، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ب. ت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (175هـ)، ***العين***، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ب. ت.

ابن قتيبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (276هـ)، ***أدب الكاتب***، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ب. ت.

القرطبي، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، (671هـ)، ***الجامع لأحكام القرآن***، ط2، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ – 1964م.

الكمال ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري أحمد بن قودر قاضي زاده، (861هـ)، ***شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي***، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، 1424هـ – 2003م.

ابن ماجة، أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، (273هـ)، ***سنن ابن ماجة***، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، 1430هـ – 2009م.

المباركفوري، أبو العلا، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (1353هـ)، ***تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي***، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، (285هـ)، ***التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا***، تح: إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ب. ت.

ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (711هـ)، ***لسان العرب***، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

النسفي، أبو حفص، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، (537هـ)، ***طِلْبَة الطَّلَبَة***، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد، 1311هـ.

النووي، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف، (676هـ)، ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج***، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.

اليحصبي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون السبتي، (544هـ)، ***مشارق الأنوار على صحاح الآثار***، المكتبة العتيقة، ودار التراث، ب. ت.